وزارة التـــــعليم العالي والبحـــــث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس-المدية-

كـــــلية الآداب واللـــــغات

قسم اللّغة والأدب العربي

مفهوم الموضع في النحو العربي

وتطبيقاته من خلال شرح الشاطبي لألفية ابن مالك

مذكرة لنيل شهادة ماستر في اللّغة العربيّة وآدابها

تخصص لسانيات الخطاب

إعداد الطالبة:

كريمة بوشريط

إشراف الأستاذة:

فاطمة عويمر

السّنة الجامعيّة: 2024-2025


بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة البحث

يقول العسقلاني –رحمه الله–

إنّي رأيت أنّه لا يكتبُ أحد كتابا في يومه إلاّ وقال في غده:

لو غُيّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا

لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل

على استيلاء النقص على جملة البشر.

(القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني العسقلاني)

شكر وعرفان

اللهمّ لك الحمد الذي أنت أهله ، ولك الشكر على ما أنعمت علي.

أتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذتي الفاضلة فاطمة عويمر التي أشرفت على هذا العمل أشكرها على صبرها وتوجيهها وتشجيعها لي للمضي قدما.

كما أشكر جميع أساتذة كلية الآداب واللّغات بجامعة يحي فارس كلّ باسمه،

أشكر زملائي الطلبة خريجي دفعة 2025 لسانيات الخطاب الذين ساندوني وكانّوا مصدر دعم لي

أشكر عائلتي الكريمة؛ والديّ أطال الله عمرهما ورزقهما الصّحة والعافية، أبنائي: ياسر، منير، ومريم، حفظهم الله وجعلهم من الصالحين النّاجحين دنيا وآخرة، أخواتي وإخوتي كلّ باسمه، وكلّ من مدّلي يدّ العون.

إهداء

إلى كل من دعمني وكان سببا في نيلي هذه الدرجة

إلى أبنائي الأعزاء أقول عذرا على انشغالي عنكم.

إلى عائلتي وأساتذتي الكرام.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا النجاح.

على روح أستاذنا الرّاحل – كمال بخوش- نترحم

رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

مقدّمة

مقدّمة:

الحمد لله الذي هدانا لخير الأديان، وأكرمنا بإنزال القرآن وأنطقنا بأشرف لسان وشرّفنا ببعثة خير الأنام، محمد عليه الصّلاة والسّلام، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

يعتبر مفهوم الموضع من أهم المفاهيم النّحوية الّتي استعملها النّحويّون القدامى، فقد ورد هذا المفهوم في كتاب سيبويه في سياقات مختلفة، وكثيرا ما استخدمه كأداة منهجية للاستدلال على أحكام نحوية وصرفية كثيرة، كالاستدلال على أقسام الكلم وأصنافها وتحديد العوامل و المعمولات، والتّمييز بين الأصول والفروع، ونحو ذلك.

ولا يمكن الحديث عن مفهوم الموضع دون الإشادة بمجهودات العلاّمة "عبد الرحمن الحاج صالح" الذي انتبه لفكرة الموضع قي الدرس اللّغوي القديم، فأصّل لهذا المفهوم وكشف عن الفكر الرّياضي الخليلي المتطوّر الذي أظهره سيبويه، فالخليل تمكّن من الوصول إلى بنى مجردة في المستوى الإفرادي وكذا التركيبي، مكنته من تفسير الكثير من الظّواهر اللّغوية، وما يجري داخل المواضع من تحويلات كالحذف والزيادة والاستبدال في الموضع والإعلال و الإبدال وغيرها في مستوى الكلم، والتّقديم والتّأخير والاستبدال في الموضع على مستوى الجملة، فالنّحاة الأوائل توصّلوا إلى المثال في المستوى التّصريفي بحمل الكلم المتجانسة بعضها على بعض، كما استنبطوا صيغة جامعة لأنواع كثيرة من الجمل، وبهذا تمكّنوا من الاستدلال على جنس العنصر اللّغوي وكذا على العوامل والمعمولات.

ولمّا كان لهذا المفهوم أهمّية كبيرة في الكشف عن أسرار اللّسان البشري، راودتنا– ونحن نحاول أن نّحلل منهجية الشّاطبي "في شرح ألفية ابن مالك في كتابه" المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية" – فكرة مدى استدلاله بالموضع على الأبنية والعوامل والمعمولات

في شرحه، فارتأينا ضرورة الخوض في هذا الموضوع، فالبحث في مدى استدلال الشّراح بالموضع للوصول إلى المعنى قد يكشف عن مجال من مجالات استثمار هذا المفهوم، وهنا تكمن أهمية الدراسة.

ويرجع سبب اختيارنا لألفية ابن مالك؛ ما امتازت به من أهمية بالغة في جمع قواعد النّحو والصّرف، ما جعل اللّغويّين والنحويّين يقبلون على شرحها وتبسيطها. أمّا اختيارنا شرح الشّاطبي؛ فلأنّه يعتبر من أغنى وأكبر الشّروح التي تناولت شرح الألفية، فهو بمثابة موسوعة نحويّة وعلميّة تعرّض فيها لكلّ جزئية في الألفية، وتتبع ألفاظها بدقّة.

فوقع اختيارنا على هذا الموضوع لأسباب موضوعية تتعلّق بأهمية مفهوم الموضع، ومجالات استثماره، وأخرى ذاتية مرتبطة بشغفنا بالنّحو العربي ورغبتنا في الخوض في بحره الواسع، وإيمانا منا أن ثراثنا عميق عمق البحار ما يجعله دائما بحاجة إلى وقفات متأنية رغم كلّ ما قُدِّم فيه.

فجاءت هذه الدّراسة موسومة بعنوان:**<< مفهوم الموضع عند النّحويين القدامى وتطبيقاته من خلال شرح الشّاطبي لألفية ابن مالك.>>**

وقد بنيت هذه الدّراسة على إشكالية مفادها:

- كيف وظّف الشاطبي مفهوم الموضع في شرحه لألفية ابن مالك؟ وما هي تجليات استدلاله بالموضع في المستويين الإفرادي والتركيبي؟

وتفرعت عنها التساؤلات التّالية:

ما هو مفهوم الموضع في المستوى الإفرادي ومستوى اللّفظة؟ والمستوى التركيبي؟ وما علاقة الموضع بالأصل والفرع؟ ما علاقة الموضع بالعامل والمعمول؟ ما هو مفهوم المثال وعلاقته بالموضع؟

للإجابة عن إشكالية البحث كان لابد من الوقوف عل مفهوم الموضع في مستوييه الإفرادي والتركيبي، وتوظيف النحاة العرب لهذا المفهوم في استدلالاتهم وتحليلاتهم اللغوية، وكذا على ألفية ابن مالك وشرح الشاطبي لها، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التّحليلي، لمقاطع من شرح الشّاطبي استدلّ فيها بالموضع في تحليلاته.

وقد اقتضت هذه الدراسة خطة مشكلة من مدخل وفصلين، تناولنا في المدخل نبذة عن ابن مالك، وتعريفا بالألفية وخصائصها، كما تناولنا نبذة عن الشّاطبي، وتعريفا بشرحه للألفية "المقاصد الشافية".

جاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان: الموضع في المستوى الإفرادي. انطوت تحته ثلاثة مباحث، مبحثان للجانب النظري، تناولنا في الأول مفهوم الموضع في مستوى الكلم واللفظة، وفي الثاني أهمية المثال في التّعرف على المواضع في المستوى الإفرادي، والمبحث الثالث خصصناه للجانب التطبيقي، تناولنا فيه مقاطع من شرح الشاطبي لمسنا فيها استدلاله بالموضع في المستوى الإفرادي.

أمّا الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الموضع في المستوى التركيبي، انطوت تحته كذلك ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم الموضع في المستوى التركيبي ، وضحنا فيه استدلال النحاة بالموضع على أقسام الكلم، وفي الثاني استدلالهم بالموضع على العامل والمعمول في مثال الجملة، أما المبحث الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي حلّلنا فيه نماذج

من شرح الشاطبي ارتأينا أنّه استدلّ فيها بالموضع في المستوى التركيبي. وقد اعتمدنا منهجية مبحثين في النظري يليهما مباشرة مبحث تطبيقي في كلّ فصل؛ لأنّ هذا التقسيم يساعد في تنظيم الأفكار، ويسهّل على القارئ تتبع المحتوى، وفهم تطبيقاته العمليّة.

وقد استعنا بمصادر ومراجع في عملنا هذا في مقدمتها:" كتب عبد الرحمن الحاج صالح"، ومقال للأستاذ مخلوف بلعلام تحت عنوان: "مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه"، وبالتأكيد "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" للشاطبي والذي بنيّ عليه الجانب التّطبيقي.

ولا أخفي أن هذه الدراسة لم تكن طيّعة، وسبيلها لم يكن مُعَبّدا، كيف لا هي تتناول مفهوما من أجلّ المفاهيم التي أقرّها سيبويه، وتطبيقها يتطلب البحث في مجلدات ضخمة ألّفها علاّمة من كبار علماء العربية، فضلا عن عامل الوقت المحدود، كل هذه العوامل حالت دون الوصول إلى التّصور الذي رمناه من خلال هذه الدراسة، ودون التعمق فيها، فما قدمناه من شواهد لم يكن إلا غيضا من فيض، وسنستهل عملنا بالاستعانة بالله سيرا على خطى ناظم الألفية، فعسى الله أن يوفقنا فيما نسعى إليه، وأن يجعله إضافة نافعة.

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ التّقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة، الدكتورة "فاطمة عويمر" التي غمرتنا بفيض علمها، وكريم نصحها، وسعة صدرها، فجزاها الله خير جزاء.

المدخـــــل

مدخل: التّعريف بالألفية وشرح الشّاطبي لها.

كُتب لألفية ابن مالك الشّهرة بين الطّلاب والدّارسين أكثر من غيرها، فاعتمد عليها الدّرس النّحوي وعلى شروحها إلى يومنا هذا« وقد لاقت ألفيته قبولا لدى العلماء وطلاب العلم حتى صارت دستورا فاصلا في علوم العربية»[1]

هذه الشهرة التي نالتها الألفية جعلتنا نتساءل عن السبب. هل يعود لشهرة ابن مالك العلمية؟ أم لخصائص ألفيته؟ أم لما حظيت به الألفية من شروح؟

للإجابة عن هذه التساؤلات سنتناول نبذة عن سيرة ابن مالك وأهم منجزاته العلمية ونقف عند ألفيته وما امتازت به من خصائص.

كما سنتناول نبذة عن حياة الشاطبي باعتباره أحد شرّاحها، وأهم ما امتاز به شرحه للألفية باعتباره موضوع دراستنا.

[1]- ألفيات النحو الثلاث: الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي المغربي، الخلاصة الألفية لابن مالك الأندلسي، الفريدة في النّحو والتّصريف والخط للسيوطي، دراسة متنية مقارنة، عبد العالم القريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، 1971، ص12.

1: ابن مالك و ألفيته:

1-1.نبذة عن صاحب الألفية:

صاحب الألفية هو الإمام « محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأستاذ المقّدم في النّحو واللّغة ، جمال الدين أبو عبد الله، صاحب التصانيف السائرة ، ولد سنة ستمائة أو إحدى و ستمائة»[1].

غادر جيان إلى بلاد الشام، وأخذ العلم على يد العديد من الشّيوخ حيث ذكر السيوطي أنّه «سمع بدمشق من مكرم، وأبي صديق الحسن بن صباح، وأبي الحسن الصخاوي وغيرهم. وأخذ العربية عن غير واحد، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، و قرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وجالس ابن يعيش وتلميذه بن عمرون وغيره بحلب [2]» واشتهر ابن مالك بغزارة علمه، واتساع معرفته التي شملت القراءات والنّحو والصّرف والشّعر، فقد «كان إماما في القراءات وعللها، وأمّا اللّغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيتها، وأمّا النّحو والصّرف فكان فيه بحرا لا يجارى، و حبرا لا يبارى، وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللّغة والنّحو فكانت الأئمة الأعلام يتخيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشّعر سهلا عليه رجزه

[1]- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار - إحياءالكتب المصرية، دط، دت، ج8، ص2 .

[2]– نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد محمد مقري التلمساني، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (دط)، 1388– 1968، ح2، ص222.

وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين وصدق اللّهجة وكثرة النّوافل وحسن السّمت ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتوئدة[1]»

لقد كان ابن مالك عالما موسوعيا، حيث كان واسع الاطلاع في علوم اللّغة والنّحو وله دراية عميقة بالقواعد النّحوية والصّرفية، وكذا الشّعر الذي استخدمه وسيلة لتعليم النّحو وتبسيطه للطلاب، هذه الصفات جعلت له مكانة بارزة في تاريخ اللّغة العربيّة .

توفي ابن مالك الثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين و ستمائة، ورثاه الكثيرون منهم : شرف الدّين الحصني بقوله:

يَا شَتَات الأسماءِ والأفعـــــالِ بعَد مَوتِ ابن مالكِ المِفضالِ

وانحرافِ الحُروفِ من بعد ضَبطٍ منه في الانفصال والاتصال

مصدرا كان للعـــــلوم بإذن الله مـــن غير شُبهة ومَحـــال[2]

خلّف ابن مالك مؤلفات عديدة في علوم العربية « مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها»[3] تنوعت من كتب في اللّغة إلى كتب في

---

[1]– تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي. تح: حسن الملخ و سهى نعجة. عالم الكتب الحديث جدارا للكتاب العالمي. عمان. القدس. ط2. 1499هـ 2008م. ص753.

[2]– ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة،دط، ج1، 137/.1965، ص132.

[3]– البلغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي تح: محمد المصري، حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين دمشق، ط1، 1421هـ/2000م، ص 270.

القراءات، وأخرى في النّحو والصّرف « فمن مؤلفاته النحوية : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه الكافية الشافية وشرحها، عمدة الحافظ وعدة اللافظ في مبادئ النّحو، وشرحه لامية الأفعال، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح الخلاصة الألفية في علم العربية»[1]

ورغم تعدد مؤلفات ابن مالك، إلا أن الألفية هي التي اشتهرت أكثر من غيرها، فما محتوى الألفية؟ وما المنهج الذي اعتمده ابن مالك في كتابتها؟ وما هدفه من تأليفها؟

1-2.التعريف بالخلاصة:

هي منظومة نحوية تصنف ضمن الشّعر التّعليمي، تضمنت أبوابا وفروعا في علمي النّحو والصّرف، واشتهرت بألفية ابن مالك: لأنّها ألف بيت من مزدوج الرجز وقد أشار ابن مالك نفسه إلى ذلك بقوله:

وأَسْتَعِينُ اللهَ في أَلْفِية مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّة

«عدد أبيات ألفية ابن مالك بيتان وألف بيت، تتم ألفا بقوله:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَـــلْ نَظْمًا عَلى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَةْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَةْ

[1]– ينظر: ألفيات النحو الثلاثة، عبد العالم القريدي، ص12.

وبعده بيتان فيهما الحمد لله، والصلاة على نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه.»[1]

أمّا عن تقسيمها وترتيب أبوابها فـ« تضم الألفية باستثناء المقدمة والخاتمة أبوابا وفصولا كثيرة بين القصير والطويل، تبلغ عدة هذه الفصول ثمانين أولها باب الكلام وما يتألف منه، وآخرها باب الإدغام، وتمتاز الألفية بترتيب فصولها وأبوابها وهو الترتيب المثالي لأبواب النّحو والأكثر ملاءمة لدراسته، كما تمتاز الألفية بأن ابن مالك عدل فيها عن آرائه السابقة، وأثبت ما يرى صحته.»[2]

ولعلّ من أسباب شهرة الألفية المنهج الذي اعتمده ابن مالك، حيث اختصر قواعد النّحو في ألف بيت منتهجا في ذلك نمطا تعليميا، مراعيا مستويات المتعلمين الذين استعصى عليهم فهم كتاب"سيبويه"، وفي هذا يقول صالح بلعيد: « ومن هنا وضع ابن مالك ألفيته لهذا الغرض، حيث جمع فيها الأصول والأدوات والعوامل وطريقة المبتدئين ليستغني بها المتعلم عن التطويل والتعقيد و العلل وما أشبه ذلك»[3]

[1]– ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخلاصة في النّحو، محمّد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تح: سلطان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، دط، دت، ص28.

[2]– النّحو التعليمي في ألفية ابن مالك، مبروك حاسني بلقاسم غزيل، مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب، جامعة غرداية، الجزائر، العدد: 2، السنة: 2021، المجلد:5، ص343.

[3]– ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، دط،1995، ص10.

3.1. سبب تأليف ابن مالك الألفية:

الألفية هي خلاصة الكافية الشافية، استخلصها ابن مالك منها حتى ييسّر العلم لطلابه و« يرجع ابن مالك سبب تأليفه للخلاصة إلى عدم انتشار مؤلفة "الكافية الشافية" لطولها، فهي منظومة في النّحو والتّصريف تتجاوز2750 بيت لم تلق قبولا بين طلاب العربيّة، فعالج ابن مالك هذا القصور باختصارها في الخلاصة»[1]

« فصارت "الخلاصة " من أشهر المتون في النّحو العربي، وتناولها أكابر العلماء بالشروح، فمن شروحها شرح ابن الناظم وهو ابن محمد بدر الدين بن محمد بن مالك، وشرح الأشموني، وابن عقيل، وابن هشام الأنصاري، وشرح السيوطي المسمّى البهجة المرضية»[2] وغير هؤلاء كثير منهم الشاطبي.

2. الشاطبي و شرحه للألفية:

2-1 .نبذة عن حياة الشاطبي: الإمام الشاطبي«هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو إسحاق الشهير بالشاطبي، الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد... لم يذكر أحد من مترجميه لا زمان ولادته ولا مكانها»[3]

---

[1]-ينظر: ألفية ابن مالك في النّحو والتّصريف المسماة الخلاصة في النّحو، ابن مالك الأندلسي ، ص30.

[2]- ينظر: ألفيات النحو الثلاث، عبد العالم القريدي ، ص12

[3]- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الرسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط5، 2007/1425، ص104.

يصفه التنبكتي بقوله: «كان الإمام الشّاطبي أصوليا مفسّرا فقيها، ومحدّثا لغويّا بيانيّا نظّارا، ثبتا ورعا صالحا زاهدا سنيا، إماما مطلقا، بحاثا مدققا جدليا، بارعا في العلوم،من أفراد العلماء المحققين الأثبات وأكابر الأئمة المتفنين الثقات... أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم: ابن الفخار البيري، لازمه إلى أن مات، والإمام الشريف رئيس العلوم اللسانية أبو القاسم السّبتي شارح مقصورة حازم، والإمام أبو عبد الله التلمساني، والإمام عبد الله المقرئ وغيرهم كثير[1]».

كان من أئمة المالكية، ألف تآليف نفيسة منها:«الموافقات في أصول الفقه والمجالس، شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري والإفادات والإنشادات وهو رسالة في الأدب"الاتفاق في علم الاشتقاق" و"أصول النحو" و"الاعتصام" في أصول الفقه و"شرح الألفية" سمّاه "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" خمس مجلدات ضخام كتبت سنة 862[2]»، وتوفي يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة تسعين وسبعمائة[3].

[1]– نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي،عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهدامة، دار الكتاب، طرابلس، دط، 1036، ج1، ص48

[2]– الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط7، 1986، ص75

[3]– نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص50.

2. منهج الشاطبي في شرح الألفية:

يعدّ كتاب" المقاصد الشافيّة" من أغنى وأكبر الشّروح التي تناولت شرح ألفية ابن مالك، فهو بمثابة موسوعة نحوية وعلمية، إذ يتكون من عشرة أجزاء، تعرض فيها لكلّ الأبواب النّحوية و الصّرفية، ولكلّ جزئيّة في الألفية صغيرة كانت أم كبيرة، و يحتاج قارئ المقاصد إلى تروّ واستقصاء لفهم ما كتبه الشّاطبي في شرحه، فهذا التمبكتي يقول عنه: «لم يؤلف عليها _ أي على الخلاصة المعروفة بالألفية _ مثله بحثا وتحقيقا[1]»

فشرح الشّاطبي للألفية هو شرح موسوعي طويل في تحقيق المسائل وتدقيقها وبهذا انفرد على سائر الشروح بهذه الميزة على طريقة مطوّلات علم أصول الفقه في بحث المسائل وتحقيقها ولا غرو في ذلك، إذ الشاطبي من أبرز علماء الأصول.

يقول الشّاطبي في مقدمة شرحه: «وقد سلكت فيه مسلك شيوخي _ رضي الله عنهم _ في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير والتنقير عن دفائن اللّفظ وبتتبعه بقدر الإمكان والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللّفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال، وأوجبه تحسين الظّن بالمؤلف، وعدم الوقوف وراء اللّفظ تقليدا دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وجهه، والاحتياج لمذهب المؤلف وترجيحه لما أمكن له وجه ترجيح، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلم فيها[2]».

---

[1]– نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، ص49.

[2]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط1، 2007، ج1، ص21.

3. سبب شرح الشّاطبي لشافية ابن مالك:

يقول الشّارح عن سبب شرحه الألفية :«فإن بعض من يجب علي إسعافه ولا يسعني خلافه، كان قد أشار علي أن أقيد على أرجوزة العلامة أبي عبد الله بن مالك الصغرى وهي المسمّاة بـ (الخلاصة) شرحا يوضح مشكلها، ويفتح ويرفع على منصّة البيان فوائدها، ويجلو في محك الاختبار فرائدها، ويشرح ما استبهم من مقاصدها، ويقف الناظر فيها على أغراضها من مراصدها، من غير تعرض إلى ما سوى هذا الغرض[1]».

فالشاطبي لم يدع لنا أن نكتشف غرضه من هذا التأليف، بل وضعنا مباشرة أمام الجواب، فشرح لنا الإشكال، وبيّن لنا الفوائد والمقاصد من هذا العمل. وعن غرضه من هذا العمل يقول: «وأنا أعرف أن النّاظر فيه أي في هذا الشّرح أحد ثلاثة: إما عالم طالب للمزيد من علمه ، واقف من أدب العلماء عند مده ورسمه، موقن أنّ كلّ البشر سوى الأنبياء غير معصوم أخذ بالعذر في المنطوق به من الخطأ والمفهوم. فلمثل هذا يثبت فيه ما يثبت، وإليه حثثت من خيل عزمي وركاب فهمي ما حثثت. فهو الأمين على إصلاح ما تبيّن فساده حين تخلّق بأخلاق أهل العلم والإفادة. وإمّا متعلّم يرغب في فهم ما حصل ويسعى في بيان ما قصد وأشكل والنفوذ فيما قصد وأمل، فلأجل هذا حالفت عناء اللّيالي والأيّام، واستبدلت التّعب بالرّاحة والسّهر بالمنام، رجاء أن أكون ممّن أثر بما أسدى إليه وشكر ما أنعم به عليه. وإما طالب للعثرات متتبع للعورات، يضعف ويقبّح، ويحسّن ظنّه بنفسه ويرجح ويفسد ظانّا أنّه يصلح فمثل هذا لا أعتمد عليه ولا ألتفت في ردّ ولا قبول إليه وإن كان أعرب من الخليل وسيبويه، لأنّه ناطق عن الهوى سالك سبيل من ضل وغوى ولم يتخلق بآداب العلماء

[1]– المقاصد الشافية، الشاطبي، المقدمة، ص1–2.

ولا أمّ طريق الفضلاء[1]»، فليس طالب العلم من يتتبع عثرات العلماء ويتبع الهوى و يغتر بنفسه، بل من يسعى نحو تحصيل العلم وأخذ الفائدة من العالم ويجلّ العلماء ويقدّرهم و يعتذر لهم فيما خالفوا فيه الصواب من قول أو فهم فليس فيهم المعصوم عن الخطأ.

ويمكن اختصار ما سبق ذكره في المدخل في النقاط الآتية:

أ- اشتهرت ألفية ابن مالك دون غيرها لأسباب عدة منها:

1- شمولية الألفية وتنظيمها، حيث غطّت معظم قواعد النّحو والصّرف العربي بشكل موجز ودقيق ما جعلها مرجعا متكاملا للمتعلمين.

2- اعتماد ابن مالك أسلوبا منهجيا في ترتيب القواعد ما سهّل على الدّارسين تتبع الموضوعات و فهمها.

3- كتابة الألفية في شكل شعري، وتميز ألفاظها بالدّقة والسّلاسة ما جعلها سهلة الحفظ.

4- شهرة ابن مالك العلمية، حيث اشتهر بغزارة علمه، واتساع معرفته، ما أكسب مؤلفاته مصداقية كبيرة.

5- اهتمام العلماء بها، وإقبالهم على شرحها أسهم في انتشارها وتدريسها على نطاق واسع.

6- رغم سبق ألفية ابن معطي لها (ت628هـ) إلاّ أنّ ألفية ابن مالك تفوقت عليها في الدّقة والوضوح وشمولية المحتوى. فابن مالك بسّط القواعد،هذا ما جعل ألفيته أنسب للأغراض التعليمية.

[1]- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ص2-3.

7- ظهورها في فترة ازدهار العلوم العربية في الأندلس والمشرق حيث كان هناك تركيز على تأليف الكتب التعليمية المختصرة في تسهيل التعليم.

*كل هذه العوامل جعلتها عملا خالدا في تراث النّحو العربي متفوقة على غيرها.

ب- وتميّز شرح الشّاطبي بما يأتي:

1-هو شرح موسوعي تحقيقي إبداعي أصيل.

2- تعرّض لكلّ صغيرة وكبيرة بالشّرح حيث تتبع ألفاظ الألفية بدقّة وشرحها شرحا وافيا.

3-حرص على تكرار أبياتها بشكل مفصّل.

4-استخدم طريقة السؤال والجواب في شرحه لتسهيل الفهم واستثارة ذهن القارئ وهي طريقة تعليميّة.

5- تنوعت آراؤه وأحكامه، فكان مرة يوافق الناظم، وأخرى يعارضه ويذكر آراء غيره من النّحويين غير أنّه أكثر من الاعتماد على آراء الناظم.

الفصل الأول:

الموضع في المستوى الإفرادي

المبحث الأول:

مفهوم الموضع في مستوى الكلمة واللّفظة.

1- المفهوم اللّغوي والاصطلاحي للموضع:

ورد مصطلح (الموضع) في كتاب سيبويه في سياقات مختلفة، واكتسى أهمية خاصة عند الخليل وسيبويه في التّحليل اللّغوي، وقبل الخوض في بيان مفهومه يجدر بنا الوقوف عند معناه المعجمي.

جاء في معجم مقاييس اللغة :«الواو والضاد والعين: أصل واحد يدلّ على الخفض للشّيء وحطّه. ووضعته بالأرض وضعا... والوضائع: قوم ينقلون من أرض إلى أرض يسكنون بها. الوضيع: الرّجل الدّنيء – والدّابة تضع في سيرها وضعا. وهو سير سهل يخالف المرفوع...»[1]

وجاء في معجم " لسان العرب" لابن منظور: «الوضع ضدّ الرّفع وضعه يضعه وضعا وموضوعا... والمواضع معروفة واحدها موضع واسم المكان "الموضِع" و"الموضَع" بالفتح... والموضِع مصدر قولك وضعت الشّيء من يدي وضعا وموضوعا وهو مثل المعقول. وموضَعا وإنّه لحسن الوِضعة أي الموضِع»[2]

---

[1]– معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تح: وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،القاهرة، دط، 1496هـ/1986م، ج6، ص118.

[2]– لسان العرب، ابن منظور، مؤسسة التّاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي. بيروت، لبنان، ط3، 1993، ص33.

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن الموضع لغة يقصد به المكان أو الموقع، وقد جاء في الكتاب في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت:

«ومن ذلك قول العرب: هو موضعه وهو مكانه وهذا مكان هذا إذا أردت البدل»[1]

هذا عن التّعريف اللّغوي، أمّا الاصطلاحي، فقد ورد « كثيرا في كتاب سيبويه، وفي سياقات مختلفة مع تعدّد في مفاهيمه»[2]، فقد استعمله سيبويه بمعنى المخرج، وعنى به في المستوى الصّوتي مكانا في الجهاز الصّوتي، فهو يستعمل هذا المصطلح بدل مصطلح المخرج أحيانا كما في قوله:

«والزاي تبدل لها مكان التاء دالا، وذلك في قولهم: مزدان من مزتان، لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال وهي مجهورة مثلها.»[3]

ومصطلح الموضع عند سيبويه في المستوى الإفرادي قد يدل على "اسم المكان" كمسجد وملعب، وهو مصطلح وضعه النّحاة المتأخرون بدلا من مصطلح سيبويه، ومثل ذلك قوله: «أمّا ما كان من فعَل يفعِل فإن موضع الفعل "مفعِل" وذلك قولك: هذا محبسنا ومضربنا ومجلسنا...»[4]

---

[1]– الكتاب، سيبويه أبو البشر عمرو بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1048هـ/1988م، ج3، ص406.

[2]– مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مخلوف بلعلام، الآداب واللغات، جامعة البليدة، العدد: 2، 2007، ص122.

[3]– الكتاب، سيبويه، ج4، ص486.

[4]– المرجع نفسه، ص87.

ومن الأمور التي تساعد على تمييز مفهومه، معرفة حقل الدراسة الذي استعملت فيه هذه الكلمة بوصفها مصطلحا له مفهوم محدد «وقد ترد كلمة موضع وصاحب الكتاب يناقش أمرا في بنية الكلمة المفردة...وقد ترد وصاحب الكتاب يتكلم عن الأصوات، فيصف بعضها بأنّها في موضع واحد في النطق، فاستعمال كلمة موضع في حقل الدراسة الصّرفية أو الصّوتية يفيد بأنّنا لسنا أمام المعنى نفسه لكلمة موضع في الدراسة النّحوية»[1]

وما يهمنا في هذا الفصل هو حد الموضع في المستوى الإفرادي، لذا سنسلط الضوء عليه.

2. الموضع في مستوى الكلم:

يقصد بالموضع في المستوى التّصريفي أو الإفرادي مكان الحروف داخل الصيغة التصريفية، أي داخل المثال، فللحرف موضع داخل تلك الصيغة، فهو إمّا في موضع الفاء أو العين أو اللاّم.

ويذكر عبد الرحمن الحاج صالح أنّ: «الكلمة التي يمكن أن تتحلّل إلى مكونات أصلية وزوائد(المادة الأصلية) هي الاسم المفرد المعرب والفعل المتصرف، ومن المعروف أنّ الكلمة المفردة المتصرّفة تنحل إلى مادة أصلية ومثال أو وزن، فلكل واحد من هذين المكونين مواضع ومثال ذلك الكاف والتاء والباء في "كتب"و "كتاب" و"كاتب"و "مكتب" فلكل حرف موضعه هو رتبته فهذه الحروف هي المادة الأصلية للكلمة، أمّا وزنها فهو الفاء والعين واللام مرتبة، وعليه، فمادة "كتب" تتكون من ثلاثة مواضع هي: موضع الفاء، وموضع العين،

[1]– نظرية الموضع في كتاب سيبويه،علي بن معيوف عبد العزيز المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دط، 2010. ص32.

وموضع اللام.»[1]، فالموضع إذا هو«الحيز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معين, ويمكن أن ينعدم هذا العنصر»[2].

إنّه مكان الحرف في المثال لا في مدرج الكلام، أو الصياغ اللفظي«وأمّا مثال الكلمة وهو كما حدّده الرضي (بدقة عجيبة جدا) : "عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضعه" ففيه مواضع الفاء والعين واللام (في الثلاثي) وهي متغيرات، ومواضع الزوائد وهي الثّوابت بالنسبة للوزن.»[3]

وبذلك فالموضع مكان اعتباري تقديري، أي أنه لا يلتبس بما يمكن أن يحل فيه ويبقى كجزء من بنية الكلمة إذا ما خلا مما يدخل فيه، فخلو موضع اللاّم من اللفظ في صيغة الأمر من الفعل الناقص نحو: "ادع" أو "اجر" لا يعني عدم وجود هذا الموضع وإنّما يبقى ثابتا ومتصوّرا في مثال هذا الفعل أو بنائه ويمكن لهذا الموضع أن يظهر وذلك بمقابلة هذا الفعل بنظائره الصّحيحة ممّا لم يلحقه تغيير، نحو"افتح" و"اسمع" أي بحمل هذه الفروع على الأصول المستعملة والتي ليس فيها مواضع فارغة.

[1]– ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر 2012، ج2، ص14–15.

[2]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ج1، ص13.

[3]– بحوث دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج2، ص15.

وكما نجد في الكلمة مواضع حذف، نجد كذلك مواضع زيادة. ومن ذلك قول سيبويه في باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد «اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها، فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف، فهكذا وجه الزيادة من موضعها، فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على (فُعَّل) في الاسم والصفة نحو: الزُمَّج، والزِّمَّل، والجُبَّأ...فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على (فَعْلَلَ) في الاسم، وذلك نحو: قردَدَ ومهْدَدَ»[1].

يتضح من خلال قول سيبويه أن «الزّيادة في الموضع هي تكرير اللّفظ الذي يحتويه ذلك الموضع، وتكون في موضع العين أو اللام، فحرف الميم مثلا في الاسم (زُمّل) في موضع العين ميمه الثانية في التضعيف زائدة، والزيادة هنا جاءت في موضع العين، أمّا في كلمة "قرْدَدَ" مثلا، فموضع اللاّم تحته الدّال الأولى، وأمّا الثانية فزائدة في موضع اللاّم.[2]» ويمكن توضيح ذلك بالجدولين التّاليين:

موضع الفاء	موضع العين	الزيادة من موضع العين	موضع اللاّم
زُ	مْ	م	ل

موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام	الزيادة من موضع اللام
قـ	ر	د	د

[1]– الكتاب، سيبويه،ج2، ص276.

[2]- ينظر: مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مخلوف بلعلام، ص123.

الملاحظ في الجدولين أن الحرف لا يتحدد موضعه وهو في الكلمة إلّا في مثالها أو صيغتها. وعليه، فالمواضع في مستوى الكلمة هي مواقع مملوءة بحروف، قد تكون فارغة مقدّرة اعتباريا بناء على مثال الكلمة وهو خلو لعلّة صوتية كما يقول الحاج صالح: «الخلو هنا هو قسري واضطراري وهو لعارض صوتي»[1]، وقد تكون زائدة من موضع العين و اللام.

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج2، ص15.

3. الموضع في مستوى اللفظة:

1.3.مفهوم اللفظة:

اللّفظة هي ما يسميه النّحاة الأولون الاسم المفرد، وما بمنزلة الاسم المفرد.

ويرى الرضي أن اللّفظ يتصف بإحدى الصفتين: إمّا الإفراد أو التركيب «والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللّفظ، فيقال: اللّفظ المفرد ، واللّفظ المركب، واللفظ المفرد لفظ لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، واللفظ المركب: الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه»[1].

ومعنى هذا أن اللّفظ المفرد إذا جزأناه، فإنّ أجزاءه لا تدلّ على جزء معناه. مثال ذلك لّفظ (إكرام) إذا قلنا: (إك) (رام) فإن الجزء من هذا اللفظ لا يدل على جزء معنى كلمة (إكرام)، أمّا اللفظ المركب إذا جزّأناه فإنّ كلّ جزء يدل على جزء معناه، مثال ذلك: (ليل طويل).

ويرى الحاج صالح أن اللفظة «أقلّ ما يمكن أن ينطق به ممّا يمكن أن يكون مبنيا عليه اسم آخر أو فعل، أو مبنيا عليه اسم آخر أو فعل»[2] فهي ليست كلمات مجردة بل تقترن

[1]– شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، المكتبة الشاملة الذهبية، ليبيا، دط، 1975/1495م، ج1، ص22.

[2]– بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، مورفم للنشر، الجزائر، 2012، ص192.

بأدوات مشكلة بذلك وحدات «هي تركيب أنواع الكلم مع ما يدخل عليه من علامات ومخصصات تلازمه دائما.»[1]

ويمثل الحاج الصالح للفظة بـ «المضاف إليه، والتركيب المسمّى بالصلة والموصول، والصفات، وحتى الأبنية المسمّاة من حيث الإفادة فقط جملا، بحيث تكون كل واحدة منها بمثابة اسم واحد، و يسميها الرضي لفظه لا كلمة»[2]

فاللفظة بهذا المفهوم هي وحدة لغوية قائمة بذاتها، تتحدد وفق معايير شكلية، وقد أطلق عليها النّحاة هذه التّسمية حتى لا يحدث التباس بينها وبين الاسم ككلمة مفردة.

3.2.خصائص اللفظة:

تتحدد اللفظة من خلال الخصائص الآتية:

1.2.3.الابتداء والانفصال:

من أهم خصائص اللفظة الابتداء والانفصال، وفي هذا يقول سيبويه: «إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا، لأن المظهر يسكت عنه وليس فيه شيء ولا يلحق به شيء»[3] ويقول «والذي يسكت عنه ليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل وبه يبتدأ»[4].

[1]– مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص97.
[2]– بحوث ودراسات في علوم اللسان، الحاج صالح، ص192.
[3]– الكتاب، سيبويه، ج2، ص304.
[4]– المرجع نفسه، ج1، ص96.

ومفهوم الانفراد ليس مفهوما مستقلا عن مفهومي الانفصال والابتداء، فالانفراد يحصل عندما يقع انفصال في الكلام عمّا بعده ثم الابتداء من جديد، فـ «كل ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد، ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه.»[1]

وعليه فالابتداء هو انقطاع اللّفظ الأصلي عن كل ما قبله، أمّا الانفصال فهو انقطاعه عن كل ما بعده، وينتج عن الجمع بين الابتداء والانفصال الانفراد الذي تتحدد به اللفظة. «و يمكن ترتيب القطع اللغوية بالنظر إلى قابليتها للانفصال وإمكانية البدء بها إلى المراتب التالية:

– وحدات يبتدأ بها ولا يوقف عليها، مثل: "إلى" في (إلى القسم)

– وحدات لا يبتدأ بها ويوقف عليها مثل: "ت" في (دخلت)

– وحدات يبتدأ بها ويوقف عليها مثل (رجل) للجواب عن (من) ونستطيع بعد ذلك أن نحصي جميع القطع الصغرى التي تنفصل عمّا قبلها يمينا وما بعدها يسارا فيبنى بها الكلام.»[2]

ويوضح الحاج صالح أهمية هذين المبدأين بقوله: «فالانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أوّلا، ولا يحتاج إلى أن يفترض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. كما أن الانفصال والابتداء مهمان جدا في معرفة حدود الكلام والتمييز بين الوحدات اللغوية المشكلة له، وتقسيمها وتصنيفها ومن ثم تفكيكها بعدما كان المتكلم قد

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص219.

[2]– مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، ص98.

نسجها وفق تسلسل وترتيب معين. ولا بد من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (unitesemiologique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية(unitecommunicationnelle)(...) وعلى هذا فهي تحمل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية مع الإفادة.»[1]

وعليه يمكن تحليل اللفظة من وجهة بنوية إذا صرفنا النظر عن الدلالة، ومن وجهة نظر خطابية إذا انطلقنا من الإفادة.

2.2.3.التمكن:

هو قابلية الاسم لتقبل الزوائد، فيسبق ويلحق مباشرة بعدد من العناصر، وهو خاصية من خصائص اللفظة «ويحمل النّحاة اللفظة على غيرها من المثل والنماذج فتفرع إلى لفظات هي نظائر النواة، و لكنّها أوسع منها من خلال تعاقب زيادات قبلية وبعدية عليها، دون أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها، فلا تخرج عن كونها لفظة أي (قطعة واحدة). سمّى النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا ويسارا " التمكن»[2]

فاللفظة تتحقق بالنواة التي يمكن أن تضاف إليها زيادات يمينا وشمالا وهو ما يسمى بالتمكن و«هذا التمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرف وهو المتمكن الأمكن، ثم الممنوع من الصرف، فهو المتمكن غير الأمكن، ثم المبني، فهو غير المتمكن ولا الأمكن»[3]

---

[1]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص219

[2]– المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العدد10،2005، المجلد10، ص26.

[3]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص220.

وعليه، فالتمكن يتحقق وفق علاقات تركيبية بين النواة وما يضاف إليها.

3.3. نوعا اللفظة:

قسّم الحاج صالح اللّفظة قسمين «هي الاسم + الأدوات والمضاف إليه والعلامات الداخلة عليه، وكذا الفعل مع ما يدخل عليه»[1]

1.3.3. اللّفظة الاسمية:

تتكون اللفظة الاسمية من نواة وزوائد تلحق بها. وتكون نواتها عبارة عن اسم وتحدد باعتبارين: الانفصال والتمكن. أمّا الانفصال فهو قدرة الاسم على أن يصاغ بصيغ مختلفة، وذلك بدخول زوائد عليه دون أن تخل بوحدته أي بصفة انفراده، يقول الحاج صالح: «كل العناصر القابلة للانفراد تعتبر في اللسانيات الخليلية كأصول يمكن أن تتفرع منها وحدات أخرى بعمليات خاصة، وهذا بعد حصر الأصول».[2]

فالتمكن هو قبول الاسم الزوائد يمينا ويسارا، والاسم المتمكن هو الذي يمكن أن يسبق ويلحق مباشرة بعدد من العناصر الإضافية بحيث يشكل معها لفظة.

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن «عملية الزيادة هي نوع من التحويل (تحويل الأصل) هي التي تحدد بكيفية صورية (في اللفظ) وإجرائية (هو مجرد عمل) المواقع الخاصة

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، هامش رقم: 5، ص 311.
[2]– المرجع نفسه، ج1، ص83.

التي تقع فيها الزوائد بالنسبة إلى النواة»[1] أي أن التفريع عملية تحويلية يتم من خلالها الانتقال من عبارة إلى أخرى دون أن يخرج اللفظة عن حدها.

«والاسم مراتب في التمكن أي في قبول الزوائد يمينا ويسارا، فمنه المتمكن الأمكن، وغير المتمكن ولا أمكن ما يجعل له مراتب في قوة التصرف والتحول».[2]

ويذكر عبد الرحمن الحاج صالح أنّ «الاسم كبنية له ستة مواضع، يمكن أن تخلو ممّا تدخل فيها إلا الموضع المركزي وهو " الاسم المفرد كما يقول سيبويه، وكلّ عبارة تتكون من هذه النواة مع زيادة خاصة فهي بمنزلة اسم مفرد أو اسم واحد، وكلّ هذه الدواخل يقول عنها النحاة أنها من تمام الاسم[3]»

وحدد الحاج صالح هذه المواضع الستة لبنية الاسم ووضحها من خلال المثال الآتي:«(كتاب) هو بمنزلة (الكتاب) لأنّه يأتي في موضعه في مستوى الجملة وبمنزلة (كتاب زيد) و(الكتاب الذي قرأته أمس) وبمنزلة (بالكتاب) في موضع المعمول الثاني فلكل هذه الزوائد موضع في بنية الاسم، فإذا قلنا (بكتاب) فهناك موضع تقديري بين الباء وكتاب هو موضع الألف واللام، وها هي ذي المواضع الستة:»[4]

---

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج، ص85.

[2]– المرجع نفسه،ص85.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص13.

[4]– المرجع نفسه، ص14.

حرف الجّر	أداة التّعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين والمضاف إليه	الصفة
2	1	Ø	1	2	3
⟶	⟶	⟷	⟵	⟵	⟵

ويمكن اختصار ما سبق ذكره بقولنا إن اللفظة الاسمية هي الاسم مع الزوائد المضافة إليه .

أمّا عن طبيعة العلاقة التي تربط بين النواة وما يتصل بها، فتحددها خولة طالب الإبراهيمي بقولها: «هذه اللفظة الاسمية والعلاقات التي يربط فيها الاسم بما يدخل عليه من علامات ومخصصات ضمن علاقات وصلية، فإمّا أن تكون العلاقة علاقة تخصيص للاسم بمثل دخول أداة التعريف عليه، أو تكون علاقة عمل كالتي تقع بين حرف الجر والاسم المجرور به، فلكل وحدة موضعها في اللفظة محددة لا يتغير إذ أن الترتيب فيها ثابت لا نستطيع أن نقدم فيها، أو نؤخر عنصرا من العناصر[1]»

ووفقا لذلك فلا يمكن لموضع التعريف أن يسبق بموضع حرف جر، ولا يمكن لموضع حركات الإعراب أن يلي موضع المضاف أو الصفة.

وختاما، يمكن توضيح بنية اللفظة الاسمية ومواضعها من خلال أمثلة من إنشائنا كما يلي:

[1]– مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، ص99.

حرف الجر	التعريف	النّواة	الإعراب	التنوين والإضافة	الصفة
Ø	Ø	فتح	//	Ø	Ø
بـ	الـ	فتح	ـ	//	المبين
Ø	Ø	فتح	ـُ	المدينة	Ø

جدول تمثيلي لبنية اللفظة الاسمية

2.3.3. اللّفظة الفعلية:

تتفق اللّفظة الفعلية مع الاسمية في تركيبها العام، فهي تتكون من نواة + إضافات تلحق بها ، إلاّ أنّ النّواة هنا تكون فعلا متصرفا في أحد الأزمنة الثلاثة، والزيادات التي تدخل عليه تختلف عن الزيادات التي تدخل على الاسم «إن للفعل في مستوى اللفظة ثلاثة حدود: وهي الماضي والمضارع والأمر المعروفة[1]»

وعليه، فاللفظة الفعلية تنقسم بحسب زمن الفعل المشكل للنواة، وينتج عن ذلك ثلاثة أنواع:

أ- اللفظة الماضوية:

«نواتها (فعل) تسبقها زيادات على اليمين، وتلحقها زيادات على اليسار. فالفعل الماضي يتكون من موضع صفري هو موضع النواة (فعل + الضمير المتصل الفاعل) وتكون العلاقة بينهما علاقة بناء، خلاف العلاقة بين المواضع الأخرى التي هي علاقة

[1]- البنى النحوية العربية،عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع اللغوي، الجزائر، دط، 2016، ص103.

وصل، وتتمثل الزيادات القبلية في "قد" "أن" "ما" ، أمّا ما يضاف بعديا فموضع واحد هو الضمير المتصل.[1]»

ويمكن توضيح ما سبق ذكره بالجدول الآتي:

موقع "ما"و"أن"	موقع قد	النواة	الضمير التصل
ما/أن	قد	سمع ت	ها

جدول تمثيلي لحدّ الفعل الماضي

ب- اللفظة المضارعية الفعلية:

«حدّ الفعل المضارع أوسع تصرفا من الماضي ومن الأمر، يحتوي موضعه المركزي على ثنائية (فعل مبني على ضمير متصل فاعل): في صيغته زوائد في أوّله يتميز بها عن الماضي والأمر وهي الهمزة والنون والياء والتاء (أنيت) وهي مصوغة فيه أي زوائد من صيغته، أمّا موضع يسار النواة فهو موضع علامة الإعراب للفعل، ويليه موضع ثان هو موضع نون التوكيد(الساكنة أو الثقيلة)، واتصالها بالفعل هو أيضا بناء إلّا أنّه على مستوى اللفظة لا النواة. وههناك موضع ثالث تدخل فيه الضمائر المنصوبة التي تمثل المفعول وهي زوائد تدخل وتخرج على اللفظة، وأمّا موضع يمين النواة فهو موضع أدوات النصب والجزم و "قد" و"السين" و"سوف"[2]»

ويمكن التمثيل لذلك بالجدول الآتي:

[1]- ينظر: البنى النحوية العربية، الحاج صالح، ص103.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص106

موقع: الواو، الفاء..	موقع: السين، لن، لم	النواة الفعل/ الفاعل	لواحق الفعل الإعراب و التوكيد	الضمير المتصل(م به)
لـ	أن	تأخذ/مستتر	نّ	ـــه
ف	سـ	تكتب/ـو	ن	ـــه

جدول تمثيلي لحد الفعل المضارع

ج- اللفظة الفعلية الأمرية:

«فعل الأمر خاص بالمخاطب أمّا أمر الغائب والمتكلم مع غيره فيكون بلام الأمر والمضارع المجزوم. والهمزة في بدايته لا تدخل في بنيته.

نواة لفظة الأمر هي صيغة (افعل + الضمير المتصل الفاعل) وهذه اللفظة مقسمة قسمين: فعل أمر بتوكيد وفعل أمر بدون توكيد.

وتتكون نواة فعل الأمر من عنصرين هما: صيغة افعل + الضمير المتصل، ثم موضع فارغ (لأن الأمر مبني) ثم موضع حروف التوكيد، فموضع الضمير المتصل المنصوب (المفعول به)[1]»

ويمكن التمثيل لذلك بالجدول الآتي:

[1]ينظر. البنى النحوية، الحاج صالح، ص109

النواة الفعل/ الفاعل		التوكيد (م به)	الضمير المتصل
افتحـ	–	0	ها
افتحـ	–	نـ	ها

جدول تمثيلي لحد فعل الأمر

وختاما يمكننا القول إنّ مفهوم اللفظة لا يمكن تحديده بدقة إلّا من خلال التّعرف على المقاييس التي حددت بموجبها، وهي الابتداء والانفصال وبالتالي الانفراد، كما أنّ اللفظة بنوعيها الاسمية والفعلية وإن اختلفتا فيما يدخل عليهما من زوائد، إلّا أنّ كليهما تشتمل على بنية عامة أساسها وجود الأصل(النواة) وما يسبقها وما يلحقها من زوائد.

المبحث الثاني:

أهمية مفهوم الموضع في الاستدلال على الأبنية:

1. أهمية مثال الكلمة في التّعرف على المواضع:

اهتم العلماء بجعل الكلمات بعضها على بعض لاكتشاف البنية المشتركة التي تجمع الكلمات «أمّا كيفية اكتشاف البناء أو المثال فهذا يتم أيضا بكيفية رياضية لا تعرفه اللسانيات الحديثة، والطريقة في ذلك هو ما أشرنا إليه من حمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد.[1]»

«وعلى هذا الأساس تم تحديد مفهوم المثال على أنه مجموعة المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معينا يدخل في بعضها – وقد تخلو منها – العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر العناصر الزوائد[2]»

وقد اعتمد النحاة على مفهوم المثال في تحديد المواضع، وبنوا تحليلاتهم واستدلالاتهم على هذا المفهوم، فقولهم: بموضع الفاء والعين واللام هو تعبير على بنية المثال: «فالحرف من الكلمة أي الفعل المتصرف والاسم المتمكن موضع داخل المثال فهو إمّا في موضع الفاء أو العين أو اللاّم[3]»

---

[1]_ النظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، العدد10، 1996، ص95.

[2]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص 16.

[3]– رؤى لسانية، مبارك تريكي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان– الأردن، ط1، 2022، ص42–43.

وهكذا نجد أن الأولين قد مثّلوا مكونات الكلمة المتصرفة في العربية بمثال أي برسم رياضي يبرزون فيه المكونات الأساسية لكل عنصر الأصلية منها والزائدة، وفي هذا منهج رياضي دقيق؛ لأنه يبنى على مفهوم الثابت والمتغير فالزوائد ثوابت والأصول متغيرات.

2.الاستدلال بالموضع عن التحويلات الحاصلة فيه:

حدّد النحاة المواضع عن طريق المثال، وذلك بمقابلة عناصر الكلمة بعناصر المثال الذي تبنى عليه، فتبيّنت بذلك المواضع الأصول، والمواضع الزوائد.

«وكثيرا ما يستدل سيبويه على أن تحويلا جرى في موضع من مواضع المثال للأصول والزوائد على أساس ان مواضع الفاء و العين و اللام مجهولة الأصول، وموضع الزيادة محصلة للزوائد فإذا خرجت إلى الاستعمال كلم – أي أفعال متصرفة و أسماء متمكنة – على غير ما تقتضيه مواضع مثلها كان ذلك دليلا على حصول تحويل في مواضع للتخفيف[1]» ومثال ذلك قول سيبويه:«فنقول "مزور" ومسوغ وإن كان الأصل "مزوور" فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في "يفعَل" و" فَعَلَ" و حذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان[2]»

ويشرح الأستاذ مخلوف بلعلام قول سيبويه: «إنّ سيبويه يستدل على أن الواو الأولى أسكنت بنقل ضمتها إلى الفاء، وأنّه لالتقاء الساكنين بسبب ذلك حذفت واو المفعول

[1]– مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مخلوف بلعلام، ص125 –126.

[2]– الكتاب، سيبويه، ج4 ، ص 348.

للتخفيف، ذلك لأنه رأى أن الميم والواو الثانية في موضعي الزيادة، وأنّ مواضع الفاء والعين واللام خالصان للحروف الأصلية وهي على الترتيب (ز، و، ر)»[1].

فالمثال هو وزن الكلمة اسما كانت أم فعلا على حروف(فعل) التي تمثل المتغيرات وما زاد عليها فهي ثوابت، ففي مثال (استفعل) نجد ثلاثة مواضع زائدة، وهي: الهمزة والسين والتاء، وثلاثة مواضع أصلية، هي الفاء والعين واللّام، ومعنى ذلك أن الموضع الأول نجده دائما يحتوي على الهمزة والموضع الثاني نجد فيه دائما حرف "السين" وفي الموضع الثلاثة لا نجد غير التاء، أمّا محتوى المواضع الثالثة المتبقية فمتغيرة.

وعليه فالمثال هو مجموعة من المواضع. وهو ما يؤكده الدكتور الحاج صالح «يتولد الموضع (بهذا المعنى)عن عمليتين اثنتين هما:

– بحمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها (على المحور التركيبي) إن كان هناك تكافؤ.

– بمقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينهما (على المحور التصريفي الاستبدالي) والتركيب بين هاتين العمليتين. وهو القياس التمثيلي العربي. ينتج منه المثال والبنية المجردة التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلا

وهذا هو – الجامع – الذي به يتعادل الحكم[2]»

[1]– مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مخلوف بلعلام، ص 125.

[2]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،الحاج صالح، ج1، ص 15– 16.

ومن خلال قول الحاج صالح يتضح أن الموضع هو داخل الحيز أو الصيغة التصريفية المجردة، وليس مكان الحرف داخل السلسلة الخطية للكلمة. وهو ما يعطي لمفهوم الموضع أهمية إذ استطاع النحاة بواسطته الاستدلال على أحكام كثيرة في هذا المستوى، كالاستدلال بالموضع على الأصل والفرع، والتذكير والتأنيث، وغير ذلك.

3. الاستدلال بالموضع على الأصل و الفرع:

ممّا لا شك فيه أن الأصل والفرع من المصطلحات الأصلية في النحو العربي، حيث لا يخلو أي عنصر لغوي من أن يكون أصلا أو فرعا وقد كثر استعمال هذين المصطلحين عند النحاة «وهم يقسمون كل الضروب من الكلام والفئات من عناصر اللغة إلى أصول وإلى فروع وقد يكون العنصر الواحد فرعا لأصل أو أصلا لعنصر آخر، وواضح أن هذين المفهومين هما من المفاهيم المنهجية الأساسية في علوم العربية.[1]»

وقد عرّف الحاج صالح مفهوم الأصل والفرع بقوله:

«الأصل عند العرب هو ما يبنى عليه ولم يبن على غيره، وهو أيضا ما يستقل بنفسه. أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه (فله العلامة العدمية (Zero Mark)على حد تعبير اللسانيات الحديثة والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل[2]»

وبيّن الحاج صالح معاني هذه الثنائية في أربعة مواضع:

[1]– منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح ، مورفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 139-140.

[2]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج 2، ص 194.

«- الأصل عموما هو ما كان سابقا في الوجود بالنسبة لغيره، كوحدة أو صيغة أو حدث أو غير ذلك.

2- وما استمر وجوده لفظا و/أو معنى إما في فروعه وإمّا كقانون.

3- وقد يكون الأول في المرتبة دون أن تكون فروعه متفرعة عنه لفظا مثل الاسم بالنسبة للفعل.

4- ويكون أيضا أصلا مفترضا وغير وجود في الاستعمال لفروعه الموجودة في الاستعمال لأن قسمة التركيب أو قياس نظائره يقتضيه منطقيا ورياضيا مثل: (قوم بالنسبة لقام)[1]».

وقد استدل النحاة على بعض أصناف الكلم اعتمادا على الموضع، وعلى مفهوم العلامة العدمية و«هي عند العرب أصل مهم من أصولها المنهجية، لا بالنسبة إلى اللغة فقط بل بالنسبة إلى جميع العلوم الدقيقة والتجريبية، وهي مفهوم رياضي ونرجح أن الخليل هو أول من استخرجه من مفهوم الصفر بعد أن أدرك دوره في علم العدد، فطبّقه على العلوم العربية وبالخصوص النّحو والعروض.»[2]

وذلك أن الأصل يستحق العلامة العدمية، أي موضعا فارغا تشتمل عليه بنية، ويدل على أصليته، والفرع له العلامة اللفظية، وفي هذا الصدد يقول الحاج صالح:

[1]- منطق العرب في علوم اللسان، الحاج صالح، ص144.

[2]- بحوث و دراسات في علوم اللسان، الحاج صالح، هامش رقم: 27، ص64.

«أمّا ترك العلامة فكل ما يدل على المعنى بعدم ثبوته في اللفظ، ومقابلته لثبوت غيره، وذلك مثل علامة التذكير(العدمية) في مقابل تاء أو ألف التأنيث أو كحذف نون الرفع مقابل ثبوتها وغير ذلك كثير.»[1]

فالموضع يتحدد به أصناف الكلم كتصنيف الاسم إلى نكرة ومعرفة ومؤنث ومذكر وغيرها من المباحث اعتمادا على وجود العلامة اللفظية من عدميتها، فللأصل العلامة العدمية وللفرع العلامة اللفظية التي بخروجها يردّ إلى أصله. وهنا تكمن أهمية الموضع في الحكم بما هو أصل أو فرع.

1.3.الاستدلال بالموضع على أن التذكير أصل التأنيث:

المؤنث فرع عن المذكر، يتميز عنه بالعلامة اللفظية هي علامة التأنيث يقابل موضعها في الأصل العلامة العدمية وهو موضع فارغ، وبخروج علامة التأنيث من الموضع، يردّ الاسم إلى أصله.

وفي ذلك يقول سيبويه: «واعلم أن المذكر أخف عليه من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير»[2]

ويشرح الأعلم الشمنتري معنى قول سيبويه "أن التأنيث يخرج من التذكير"، فيقول:

«وقوله: وإنما يخرج التأنيث من التذكير، معنى يخرج يتفرع»[1].

[1]– بحوث ودراسات في علوم اللسان، الحاج صالح، ج1، ص191.

[2]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص22.

فالمذكر عنده أصل والمؤنث فرع عليه؛ ذلك أن المذكر أوّل ثم يدخل عليه ما يؤنث به، أي أن الأصل ما لم تلحقه علامة لفظية، وهي هنا علامة التأنيث فله العلامة العدمية، أمّا الفرع فيبنى على الأصل بزيادة علامة تدخل عليه، وبهذا التقابل أثبت موضعا للعلامة العدمية. فـ «المذكر ما خلا من العلامات الثلاث، التاء والألف والياء في نحو: غرفة وأرض وحبلى وحمراء وهذي، و المؤنث ما وجدت فيه إحداهن.»[2]

فسبب التذكير هو الخلوّ من العلامة اللفظية فالمذكر يعرف بالموضع الفارغ، والمؤنث يعرف بإحدى العلامات اللفظية الثلاث، فعن طريق الموضع يستدل على أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الاسم	موضع العلامة
تلميذ	Ø
تلميذ	ة

[1]–النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلجبيب، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999، ص196.

[2]–المفصل في علم العربية، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1435هـ/2004م، ص178.

2.3.الاستدلال بالموضع على أن الإفراد أصل الجمع:

الإفراد أصل والجمع فرع، فقد استدل النحاة على ذلك على اعتبار أن الأصل ما كانت له العلامة العدمية، والفرع ما كانت له العلامة اللفظية والمفرد يحمل العلامة العدمية في مقابل الجمع الذي له العلامة اللفظية ويمكن التمثيل لذلك بالجدول الآتي:

الاسم	موضع العلامة
معلم	Ø
معلم	ون
معلم	ان

3.3.الاستدلال بالموضع على أن التنكير أصل التعريف:

جعل سيبويه النكرة أصلا والمعرفة فرعا عليها، يقول:

«واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به.[1]» فالمعرفة فرع لأنها تخرج من النكرة بزيادة علامة التعريف وحذفها دليل على الأصل لخلو الموضع منها.

فلهذه العلامة إذن موضع في بنية الاسم النكرة، ودليل وجودها إمكانية ظهورها في الاسم المعرفة وعليه فالتعريف فرع والتنكير أصل، يقول السيوطي: «الأصل في الأسماء

[1]–الكتاب، سيبويه، ج1، ص28.

التنكير والتعريف فرع عن التنكير، و قال ابن يعيش: أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل.»[1]

وعليه فالنكرة معدومة العلامة، وانعدامها علامة على أصلها والمعرفة حاملة للعلامة، ووجودها علامة الفرع «وكذلك أيضا جعلوا الألف واللاّم علامات التعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لأن التعريف فرع عن التنكير.[2]»

وعلى هذا الأساس فالنكرة سابقة للمعرفة، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

وضع العلامة	الاسم
Ø	ولد
الـ	ولد

ففي لفظ (ولد) موضعان، موضع خال من العلامة وموضع (ولد) وهو الأصل، وفي لفظ (ولد) موضعان موضع (الـ) التعريف وموضع (ولد) وهو الفرع.

[1]–الأشباه والنظائر في النّحو، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بن أبي بكر، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، سوريا. ط5، 1985، ص71.

[2]– الأشباه والنظائر في النّحو، السيوطي، ص 279.

4.3.الاستدلال بالموضع على أن الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال.

اعتمد النحاة على الموضع كأداة للاستدلال على أن الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال لعدم وجود زيادة فيه، إذ أنّه يحمل العلامة العدمية مقابل العلامة اللفظية في المضارع والأمر اللذان يعدان فرعا عنه، ويمكن تمثيل ذلك بالجدول الآتي:

موضع العلامة	الفعل
Ø	سمع
يـ	سمع
ا	سمع

وعليه، يمكن القول إن سيبويه والنحاة من بعده اعتمدوا على الموضع لتحديد الأصل والفرع، وعدّوا الأصل مالا يحتاج إلى علامة لفظية، وكانت له العلامة العدمية، ومن أمثلة ذلك علامة التذكير العدمية، وعلامة التنكير والإفراد العدمية وغيرها، أمّا الفرع فيبنى على الأصل بزيادة علامة تحل في موضع العلامة العدمية ومن أمثلة ذلك علامة التأنيث والتعريف والجمع. ويؤكد السيوطي هذا بقوله:

«الفروع هي المحتاجة إلى علامات والأصول لا تحتاج إلى علامة، بدليل أنّك تقول في المذكر قائم، وإذا أردت التأنيث قلت قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلا، فلا يحتاج إلى علامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير، وإذا

أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين، لتدل على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة.[1]»

يتضح من خلال ما سبق ذكره أن للموضع أهمية بالغة داخل المثال باعتباره أداة منهجية مهمّة في التّحليل اللغوي، فهو المبدأ الأساسي الذي اعتمده نحاة العربية لتحديد بني اللغة، إذ كل شيء ممّا هو بنية، إنّما يتحدد بموضع داخل الحد أو المثال.

ففي المستوى الإفرادي، يمكننا تحديد كل من الاسم والفعل بطريقة اعتبارية صورية وذلك من خلال ما يدخل عليهما من زوائد يمينا و شمالا، دون اللجوء إلى المعنى أو إلى شيء آخر غير اللفظ الدّال، فالاعتماد على الموضع للاستدلال على بنية الكلمة يعطي التحليل طابعا موضوعيا ودقيقا، ويعزز أهمية هذا المفهوم في التحليل اللغوي.

[1]– الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ج2، ص288.

المبحث الثالث:

استدلال الشاطبي بالموضع في شرح الألفية في المستوى الإفرادي.

(الجزء التطبيقي)

تناول هذا البحث مفهوم الموضع الذي يعدّ من أهم المفاهيم في النّحو العربي حيث استدل به سيبويه والنحاة لتحليل كلام العرب، وقد بينا هذا المفهوم في الجانب النظري للبحث، كما ذكرنا بعض مواضع الاستدلال به، وسنركز في هذا الجزء من البحث على أهمية الموضع كوسيلة للتحليل والوصول إلى المقاصد لتحقيق أهداف الدراسة.

رأينا سابقا أن الموضع هو مكان الحرف داخل مثال الكلمة، وهو أداة منهجية ووسيلة استدلالية بالغة الأهمية مارسها النحاة في تحليل اللّغة، فاستدلوا بها على أجناس الكلم، وعلى أساسها وجّهوا الكلام نحو معنى معين دون غيره.

فالخليل وسيبويه توصلا إلى بنى مجردة في مستوى الكلم واللّفظة، وتمكنا اعتمادا على الموضع من الوصول إلى الكثير من التفاسير اللّغوية لما يحدث داخل المواضع من زيادة وحذف واستبدال في الموضع، واستدلوا على الأصل والفرع وغيرها، فكان لهذا المفهوم شأن خطير في تحديد أجناس الكلم، وذلك من خلال المثال الذي«هو حدّ تتحدد به العناصر اللغوية ولكنّه حدّ إجرائي لأنّه ترتسم فيه جميع العمليات التي بها يتولد العنصر اللّغوي في واقع الخطاب»[1] والذي ينطبق على كل مستويات اللغة.

[1]– بحوث دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص319.

ولمّا كان للموضع أهمية بالغة في تحليل اللغة ارتأينا أن نخوض غمار البحث في هذا المجال لتقصي مدى اعتماد علمائنا الذين شرحوا ألفية ابن مالك على هذا المفهوم، وسعينا نحو تجسيد هذه الأهمية عمليّا من خلال الكشف عن المواضع التي توصل فيها الشرّاح إلى المعنى المقصود اعتمادا على الموضع كأداة منهجية استدلالية. فوقع اختيارنا على شرح الشاطبي نموذجا للدراسة_ وإن لم يكن البحث فيه بالأمر الهين_ لما تميز به منهجه في الشّرح من موسوعية، وتتبع دقيق لألفاظ الألفية حتى كان كالمغني يغني عن غيره ولا يغني غيره عنه _ وإن كان لا يغني شرح عن شرح _ ومن خلال تتبعنا المتواضع لشرحه وجدناه في مواضع مختلفة يعتمد على الموضع، فيبين البنية الأصلية للكلمة وما لحقها من حذف أو استبدال أو غيرهما، كما يحدّد مواضع الكلمات داخل بنيتها التركيبية لتوضيح المعنى وتوجيه مقاصد الناظم.

وبناء على ما سبق ذكره، حاولنا انتقاء مقاطع من شرح الشاطبي لألفية ابن مالك ارتأينا أنّها تخدم هذه الدراسة بعد تتبع عميق، لاسيما أن ما سنتناوله هو فكر علامة من علماء العربية، والمنهجية التي سنشير إليها لم يسبق أن صرح بها وإنما لمسناها في تحليلنا لكلام الناظم.

1-استدلال الشّاطبي بالموضع في مستوى الكلم:

رأينا فيما سبق أن الموضع عند النحاة له مفهوم واسع، كما أنّه يرد في جميع المستويات اللّغوية انطلاقا من المستوى الإفرادي، وهو ما سنقف عنده في هذا الجزء من البحث.

والموضع في المستوى الإفرادي _ كما رأينا سابقا_ يتحددّ في مثال الكلمة أي بنائها ووزنها، وهو بذلك مكان الفاء أو العين أو اللام، وقد يكون في موضع زيادة. وفي هذا الجانب من الدّراسة سنعرض أبياتا من ألفية ابن مالك متبوعة بشرح الشّاطبي لها لمسنا فيه اعتماده على مفهوم الموضع لإيضاح معناها، ومن ذلك ما يأتي:

قال ابن مالك في باب المعرب والمبني:

وَاجْعَلْ لنَحْو يَفْعَلان النُّــونَا رَفْعًا وَتَدْعينَ وَتَسْــأَلُونَا

وقد شرح الشّاطبي البيت بقوله:« يعني أن النون تكون علامة للرفع فيما كان من الأفعال على نحو: يَفْعَلَان وتَدْعينَ وتَسْأَلُونَ، وضَابط ذلك-على ما أشَار إليه تمثيله-: كلّ فعل مضارع لحقه من آخره ألفُ اثنين أو واوُ جماعة أو ياءُ واحدة مخاطبة، فألف الاثنين نحو: يَفعلان، وواو الجماعة نحو: تَسألون، وياء المخاطبة نحو: تَدْعين، أصله تَدْعُويْن، ثم نَقله الإعلال إلى تَدعين، فوزنه في الأصل تَفعلين وفي اللّفظ تَفعين، وإطلاله القول في يفعلان وَيفعلون يدخلُ له ما كانت الألف فيه والواو ضميرين نحو: أنتما تفعلان، وهم يفعلون وما كانت فيه علامة نحو: يَفعلان الزَّيدان وَيفعلون الزَّيدون.»[1]

[1]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص216.

إذا تمعّنا شرح الشاطبي لهذا البيت وجدناه يستدل بالموضع في المستوى الإفرادي، وموضع الشاهد في قوله: (تدعين أصله تدعوين) حيث احتاج لتحديد وزن الفعل (تدعين) دون الفعلين (يفعلان وتسألون) لأنّهما فعلان صحيحان (فعل) و(سأل)، حين أسندا إلى ألف الاثنين وواو الجماعة لم يلحقهما تغيير، وذلك عل خلاف الفعل (دعا) الذي حذفت لامه حين أسند إلى ياء المخاطبة، وخلو الموضع من الحرف في اللّفظ لا يعني عدم وجوده في الأصل؛ فالشاطبي استدل هنا بالموضع على أن لام الفعل (دعا) يحمل العلامة العدمية وهذا الموضع يبقى خاليا، وأن الياء المتصلة بالفعل هي ياء المخاطبة لا يمكن أن تأخذ موضع الحرف المحذوف.

احتاج الشّاطبي للرجوع إلى أصل الفعل (تدعين)، لأنّه يختلف عن الفعلين السابقين من حيث الاعتلال، فهو فعل معتل اللام أصله (دعو) ، ولتوضيح صيغته التصريفية بيّن موضع الإعلال فيه: « تَدعين، أصله تَدعُون ثمّ نقله الإعلال إلى تدعين فوزنه في الأصل تفعلين وفي اللّفظ تفعين.»

فمثال الفعل(تدعين) هو (دعو) على وزن (فعل) ، حيث تقابل(الدّال) موضع فاء الفعل، و(العين) موضع عين الفعل، و(الواو) موضع لام الفعل، غير أن موضع اللاّم خلا من الحرف، و خلوه منه لا يعني عدم وجوده، فالمثال هو:« مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيبا معيّنا يدخل في بعضها–وقد تخلو منها–»[1]

وقد وقع للحرف الذي ملأ هذا الموضع (اللام) إعلال بالحذف غير أن موضعه بقي موجودا في مثاله.

[1]– بحوث دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج2، ص16

ويمكن التّمثيل لذلك بالجدول التالي:

الفعل	حرف المضارعة	الفاء	العين	اللام	ياء المخاطبة	النون
تدعين	تـ	د	عـ	Ø	يـ	ن
تفعلين	تـ	فـ	عـ	لـ	يـ	ن
تسألون	تـ	سـ	أ	لـ	و	ن

جدول تمثيلي لمواضع حروف الفعل(تدعين) في اللفظ والأصل

يتضح من خلال الجدول أن موضع لام الفعل (تدعين) يحمل العلامة العدمية فهو موضع فارغ في اللفظ اتضح بالرجوع إلى أصل الفعل(تدعوين)، فموضع الحرف لا يتحدّد في السّلسلة الخطّية للكلمة، وإنّما في مثالها أو صيغتها «فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء ومحتواها شيء آخر.»[1]

وفي نفس الشاهد نجد الشّاطبي يستدل بالموضع لتعليل اختيار ابن مالك التمثيل بالمعتل الواوي (تدعين) الذي أصله (تدعوين) عوض المعتل اليائي نحو (ترمين) الذي أصله (ترميين)، ويوضح أن تمثيل الناظم لم يكن عشوائيا وإنّما كان مقصودا. مستدلا على ذلك بالموضع في المستوى الإفرادي.

وفي ذلك يقول:« وكذلك إذا قلتَ: أنت يا هند تَدعين حكمه حكم تَخْرُجِين في الإعراب من غير مخالفة، وأمّا تخصيصه المُعتل بالواو دون الياء في مثال لحاق ياء المخاطبة، فليتبين ما أشار إليه، إذ لو أتى بالمعتلّ بالياء مثل: تَرمين لم يتبين كونُه ممّا

[1]– بحوث دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج2، ص298.

لحقه ياء المخاطبة دون ما لحقه نون جمع المؤنث: لأنّك تقول: أنتن يا هندات تَرمين، فيكون الفعل هنا مبنيا للحاق نون المُؤنث وتقول: أنت يا هندُ تَرمين، فيكون هنا معربا بالنون رفعا وأصله ترميين كتَضْرِبِين بخلاف الأوّل فإنّه تَرمين كتضربن، فلمّا أتى بما هو من ذوات الواو لم يُشكل أنّه ممّا النون فيه علامة للرفع والياء للمخاطبة، إذ لو كان لجماعة المؤنث لقلتَ: أنتن تَدعون بالواو على تفعلن كتخرجن لا بالياء، وهذا الموضعُ مزلة أقدام الشّادين.[1]»

يرى الشاطبي أنّ ابن مالك مثّل بـ (دعو) ولم يمثل بـ (رمي) وخصّ بالذكر الفعل الواوي دون اليائي:

ترمين ⟸ رمي ⟸ معتل اللاّم بالياء

تدعين ⟸ دعو ⟸ معتل اللاّم بالواو

وتعليله لهذا التمثيل هو أنّ ابن مالك لو مثل بـ (ترمين) عوض (تدعين) لوقع اللّبس في المواضع، فما الذي يمكنه أن يوقعنا في اللّبس لو مثل ابن مالك بالمعتل اليائي؟

لو أسندنا الفعل (رمى) إلى الضمائر لقلنا:

– أنت يا هند **تَرْمِينَ**.

– أنتن يا هندات **تَرْمِينَ**.

[1]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص217.

يقول الشاطبي أن (ترمين) في اللّفظ واحد من حيث ترتيب الحروف في مدرج الكلام غير أنّها في مثال الفعل غير ذلك.

ذلك أنّ (تَرْمِينَ) في قوله: أنت يا هند ترمين. أصلها(تَرْمِيين) كـ(تَخْرُجِين) على وزن (تَفْعَلِين)، وهنا اجتمعت ياءان، ياء الكلمة التي هي في موضع لام الفعل وياء المخاطبة، وحين اجتمع ساكنان حذفت لام الكلمة لوجود ما يدل عليها فصارت (تَرْمِين) على وزن (تَفْعِين) والفاعل لا يحذف، والنون علامة الرفع.

بينما في قوله: أنتن يا هندات ترمين. فهي كـ (تخرجن) فالياء هنا في موضع لام الفعل، والنون فاعل وأصلها (تَفْعَلْنَ).

ونمثل لما سبق ذكره بالجدول التالي:

أنت (ترمين) ⟸ معرب

حرف المضارعة	فاء الفعل	عين الفعل	لام الفعل	الفاعل	علامة الرفع نون الرفع
تـ	ر	م	Ø	يـ	ن
تـ	ف	عـ	Ø	ي	ن

أنتن(ترمين) ⟸ مبني

حرف المضارعة	فاء الفعل	عين الفعل	لام الفعل	الفاعل نون النسوة
تـ	ر	مـ	يـ	ن
تـ	ف	عـ	لـ	ن

يتضح من خلال الجدولين أنّ الفعل (تَرْمِين) و إن كان واحدا في اللّفظ في الحالتين إلّا أنّهما مختلفان، ففي الجدول الأول موضع لام الفعل فارغ في الاستعمال، لكنّه موجود في مثال الفعل أي في أصله، أمّا في الجدول الثاني فموضع اللاّم موجود في بنية الكلمة في الاستعمال وفي مثال الفعل.

وعليه، فالشاطبي احتاج إلى تحديد المواضع للاستدلال على أن ابن مالك تعمّد التمثيل بالفعل المعتل الواوي، ولو أنّه مثل باليائي لوقع اللّبس ولقلنا أيّهما يقصد من (تَرْمِين) لأن صورتهما واحدة في مدرج الكلام، ولقلنا أنّه عبّر بكلام مُوهِم.

وفي المقابل استعماله للفعل (دعا) جعل قصده واضحا لوضوح مواضع الفعل، حيث نقول:

– أنت يا هند تَدْعِين.

– أنتن يا هندات تَدْعُون.

ونمثل لذلك بالجدول التالي:

حرف المضارعة	فاء الفعل	عين الفعل	لام الفعل	الفاعل	علامة الرفع
تـ	د	عـ	Ø	يـ(ياء المخاطبة)	ن
تـ	د	ع	و	ن(نون النسوة)	

فـ(تَدْعِين) جاء على وزن (تَفْعِين)، و(تَدْعُون) جاء على وزن (تَفْعُلن)، وبذلك اتضح المسند إلى ياء المخاطبة، والمسند إلى نون النسوة.

هكذا شرح الشّاطبي عدول ابن مالك عن اليائي لاما إلى الواوي اعتمادا على مواضع الحروف.

ونعرض **مثالا آخر** لاستدلال الشّاطبي بالموضع في هذا المستوى، شرح فيه قول ابن مالك في باب التّصريف:

حَرْفٌ وشَبْهُهُ من الصَّرْف بَرِي * ومَا سِوَّاهُمَا بتَصْرِيف حَرِي

وفي هذا يقول الشّاطبي:

«وقوله: (بَري) أصله: بَريءٌ، فحذف الهمزة منه، ومثلُ هذا في الكلام نادرٌ، فحُكي جَاء يَجي، ونحوٌ من ذلك قليلٌ، وهي لغة. ويحتمل أن يكون (بَري) في كلامه فعلاً ماضيًا

سَهَّل همزته، ثمّ وقف عليها بالإبدال، وهو من قوله: بَرِئْتُ لك من كذا، وبَريتُ من الدَّين براءة[1]»

رأينا سابقا أنّ الموضع في المستوى الإفرادي هو مكان الحرف داخل المثال، وبه تعرف أجناس الكلم، وما يلاحظ هنا أنّ الشّاطبي شرح كلمة (بَري) بالرجوع إلى أصل الكلمة (بريء) أي إلى مثالها وبه اهتدى إلى ما حذف منها« فحذف الهمزة منه» فكلمة (بَريء) على وزن (فعيل) حروف مثالها هي: الباء التي تقابل موضع فاء الفعل، والرّاء التي تقابل موضع عين الفعل، والهمزة التي تقابل موضع لام الفعل والتي حذفت تخفيفا، أمّا الياء فزائدة.[2]

فالشّاطبي يرى أنّ كلمة (بري) همزتها محذوفة وذلك بقياسها على كلمة (يجي) التي أصلها (جاء)، حذفت همزتها في الاستعمال (فحكي جاء يَجي) عوض (يجيء) حذفت همزتها تخفيفا وهو حذف في موضع اللاّم في مثال الكلمة ولتوضيح موضع الحذف نمثل لكلمة (بري) بالجدول الأتي:

الكلمة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام
بريء	بـ	ر	ي	ء
بري	بـ	ر	ي	Ø

[1]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص216.

[2]– المرجع نفسه، ج8، ص224.

يتبيّن من خلال الجدول أنّ موضع اللاّم في (بَرِي) يحمل العلامة العدميّة، فهو موضع فارغ في السّلسلة الخطّية للّفظ اتّضح بالرجوع إلى مثال الكلمة الذي استدلّ به الشّاطبي على أنّ ابن مالك استعمل كلمة (بري) بمعنى (بريء)، فمكان الحرف لا يتحدّد في السّلسلة الخطية للكلمة فهو صوري اعتباري، فالفاء والعين واللام رموز لمواضع في المثال، ومحتواها يحتمل أي حرف، فلا يمكننا القول إن لام الكلمة هي الياء اعتمادا على السّلسلة الخطية للكلمة، فهناك مواضع لا تظهر في السلسلة الخطيّة للكلمة، والموضع باعتباره مكانا داخل المثال«لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا ممّا يدخل فيه[1]» لذا رجع الشاطبي إلى مثال كلمة (بري) في شرحها، فللوزن أهمية للوصول إلى المعنى، وفي هذا يقول الرّضي:«...فإنّها لم تصغ لتلك الهيئة، بل صيغت لمعانيها المعلومة[2]»

فالرضي يرى أنّ المماثلة ليست في المعنى المعجمي لتلك الكلم المتجانسة، ولا في حروفها نفسها، لأنّ كلّ كلمة لها معناها الخاص وحروفها الخاصة، وإنّما في الصيغة التي تشترك فيها. ومن هنا كان للبنية دور في الوصول إلى المعنى.

ويعلّل الشاطبي حذف الهمزة بالتخفيف، وهو ما أقره السيوطي في قوله: «وإنّما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الوضع، فأمّا

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص149.

[2]– شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، ج1، ص14.

تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التّخفيف[1]».

ثم يعرض الشاطبي احتمالا آخر لصيغة كلمة (بري): «ويحتمل أن يكون بري في كلامه فعلا ماضيا سهل همزته ثم وقف عليها بالإبدال».

حيث يقدر الشاطبي صيغة أخرى للكلمة، وهي صيغة لم يحدث فيها حذف بل إبدال إذ يمكن أن تكون فعلا ماضيا (بَرئَ) فتكون بذلك (بَرِيَ) على وزن (فَعِل) أبدلت لامه ياء لأنّها سبقت بكسر. ونمثل لذلك بالجدول التالي:

الفعل	موضع الفاء	موضع العين	موضع اللام
برئ	ب	ر	ء
بري	ب	ر	ي(إبدال)

وفي الصيغتين المادة الأصلية واحدة (الباء والرّاء والهمزة) الأولى حدث لها حذف والثّانية إبدال غير أنّ المعنى واحد، فالكلمة قد يحدث لها تحويل أي تغيير على الأصل داخل مواضع المثال، ويتم ذلك بعدة عمليات تحويلية منها الحذف والإبدال «وكلّ هذه العوارض التي تعترض الكلمات إنّما تنبني على قوانين صوتية مرجعها ذلك التأثر المتبادل بين الحروف حين تتآلف ويتّصل بعضها ببعض[2]».

[1]–الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ج1، ص299.

[2]–العربية والفكر النحوي، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1999، ص41.

2.استدلال الشاطبي بالموضع في مستوى اللفظة.

هناك موضع في مستوى اللّفظة، وهو موضع مركزي يتوسط مستوى الكلمة والجملة، وهو أيضا يتحدّد من خلال مثال اللّفظة، ومثال اللّفظة اسمية كانت أم فعلية هو «مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كلّ في موضعه».[1]

يقول ابن مالك:

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُطَ الخَبر أَجِزْ، وكلٌّ سَبْقَه دام حَظَرْ

(وكُلٌ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) هو موضع الشاهد عن استدلال الشاطبي بالموضع، ففي هذا البيت موضع حذف إذ يقول الشاطبي: «"وكُلٌ سَبْقَه دَام حَظَرْ". كلٌّ: مبتدأ، وهو مقطوع عن الإضافة للعلم بالمضاف إليه، وهم النّحويُّون. وسَبْقَهُ: مفعول حَظَرَ-بالظاء المعجمة- وهو الخبر. وضمير "سبقَة" عائد على الخبر وهو فاعل"سبقه" ودام مفعوله. والتقدير: وكل النحويّين حظر أن يسبق الخبر دام. وحظر، معناه منع [2]»

فابن مالك أراد أن يقول: (كُلٌ **النّحويين** منعوا تقديم خبر دام عليها)، فرغم أنّ المضاف إليه غائب في مدرج الكلام، إلاّ أنّه موجود في بنية اللفظة، وحذفه لا يعني أن تملأ العناصر الأخرى مكانه، وإنّما يبقى موضعه متصورا، فهو موضع اعتباري تقديري يحمل العلامة العدمية، ويظهر في التمثيل الآتي للفظة:

[1]- بحوث دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح،ج1، ص90

[2]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص159.

المضاف	المضاف إليه	الخبر
كلّ	Ø	سبقه

جدول تمثيلي للفظة المضاف إليه

كما أنّ هذا القول لابن مالك (وكُلٌ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) هو موضع شاهد آخر في مستوى اللفظة. يذكر ابن مالك أنّ هناك حالات يتقدم فيها الخبر على المبتدأ، وهناك حالات يمنع فيها تقدمه.

وبعد أن حددّ الشاطبي مواضع العناصر اللّغوية لهذا البيت ليوضح مقاصد الناظم، وضّح علّة منع تقدّم الخبر على (دام) والذي استدلّ فيه بمفهوم اللّفظة، حيث قال:«ويعني أنّ جميع النّحويين منعوا من تقديم خبر دام عليها، فلا يجوز أن تقول: "لا أكلمك قائما ما دام زيد". وهذا الاجتماع ذكره ابن الإنباري؛ وسبب ذلك أنّها لازمة لما كما تقدّم، "وما" هي المصدريّة، وهي موصول صلتها ما يليها من فعل وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أنّ بعض الصلة لا يتقدّم على الموصول، فلم يصح تقدّم الخبر هنا على ما...فإن قلت: فعبارة النّاظم إذا مشكلة لأنّه قال: "وكلّ سبقه دام حظر" ولم يقل: "سبقه دام وما"، فهو يقتضي أن الإجماع المنقول إما هو في سبق الخبر لدام وحدها، ولا مع ما. وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقه لما، وعلّلوا المنع بما تقدّم من منع تقدّم ما في حيز الصّلة على الموصول.[1]»

يوضح الشّاطبي أنّ ابن مالك في قوله يعلل منع تقدم الخبر على (دام)، ويستدل على ذلك بقوله (دام) عوض (ما دام)، بأنّ (دام) لازمة لـ(ما)، فـ(ما) هي موصول حرفي يؤوّل بصلته بمصدر، والقاعدة تمنع تقدم الصلة على الموصول، وفي هذا التعليل استِدلال

[1]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص159.

بموضع اللّفظة"، وسبب ذلك أنّها لازمة لـ"ما" كما تقدّم، "وما" هي المصدريّة، وهي موصول صلتها ما يليها من فعل وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها." فالصلة والموصول هما بمنزلة اسم واحد يتشكل من جزأين لكل جزء موضعه.

مثّل الشاطبي في شرحه هذه اللّفظة التي لا يجوز فصل جزأيها؛ لأنّها بمثابة اسم واحد بالمثال الآتي: "لا أكلمك قائما ما دام زيد". وهذا قول غير جائز حسب الشاطبي، ودليله هو أن موضع "قائما" وهو معمول الصلة لا يمكن أن يسبق "ما" وهي الموصول فهذا مخالف لمثال اللّفظة. فتقديم الخبر يلزم عنه تقديم معمول الصلة على الموصول.

ويتضح هذا من خلال التمثيل لذلك كما يلي:

فمثال اللفظة الموصولة يقتضي:

الموصول	صلته
ما دام	زيد قائم

وتقديم (قائم) ينتج عنه تقديم جزء من الصلة، ويكون كالآتي:

جزء من الصلة	الموصول	جزء من الصلة
قائما	ما دام	زيد

فبتحديد المواضع تتضح علّة المنع، ويسهل استيعاب معنى قول ابن مالك: (وكلّ سبقه دام حظر).

ونعرض مثالا آخر ورد في الشاهد السّابق الذكر:

واجْعَل لنَحو يَفْعَلان النــونَا رَفْعًا وتَدْعينَ وتَســألونَا

يقول الشاطبي:«وفي قوله/: (تَدْعيْنَ) وتخصيصه دون أن يقولَ: ترمينَ فائدةٌ، ومطلق الإتيان بالمعتلّ فائدة أخرى، فأما إتيانه بفعل معتلّ فلبيان كون هذا الحُكم شاملاً للمعتل وغيره من الأفعال، فتضربان مع تَدعُوان أو تَرميان على حكم واحد رفعاً لتوهُّم المُخَالفة ولو بوجه ما، كما في الفعل المعتل إذا لم تلحقه من آخره أحدُ هذه الثَّلاثة. فإنّ الحُكم فيه يَختلفُ بحسب التَّقدير للإعراب وعدم التَقدير، وأمَّا هذا القسم فلا يختلف الأمرُ فيه، بل النون هي العَلامةُ مُطلقًا في الرَّفع والحَذف فيما سواه[1]»

ذكر ابن مالك في هذا البيت ما ينوب عن الحركات الأصلية من حركات فرعية فالفعل المضارع معرب، يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون، لكن الأفعال الخمسة تخالف: فترفع بالثبوت النون، و لهذا قال:(واجْعَلْ لنَحْو يَفْعَلان رَفْعًا).

وقد وضح الشّاطبي موضع الزيادة في الأفعال الخمسة بقوله:«كلّ فعل مضارع لحقه من آخره ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء واحدة مخاطبة[2]» وهو ما مثّل له ابن مالك بفعلين صحيحين (يفعلان، تسألون) وهما فعلان صحيحان، وبفعل معتل (تدعين) ليقول أن هذا الباب يستوي فيه المعتل والصحيح من حيث العلامة الإعرابية وهي (النون) التي يبقى موضعها ثابتا على يسار نواة اللفظة الفعلية سواء كان الفعل صحيحا أو معتلا.

[1]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص218.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص219

وذلك بخلاف المفرد الذي تظهر عليه العلامات الإعرابية إذا كان صحيح اللاّم نحو (يدخل) وتقدر إذا كان معتلا نحو(يدعو) وفي الأمر تحذف حركة العلّة نحو (ارم) فالمعتل في المفرد يخالف الصحيح، لأن موضع العلامة الإعرابية فيه خال، فهو يحمل العلامة العدمية،على خلاف الصحيح الذي تكون علامته ظاهرة.

ويمكن التمثيل لذلك بالجدول التالي:

موضع العامل المعنوي (التجرد من العوامل)	النواة الفعل/الفاعل	الحركة الإعرابية
Ø	يفعلا	ن
Ø	تدعيـ	ن
Ø	تسألو	ن

يرى الشّاطبي أن ابن مالك مثل بفعلين صحيحين وثالث معتل قصدا ليبين أن المعتل كالصّحيح في هذا الباب لأن موضع لواحق الأفعال الخمسة ثابت لا يتغير، ولو مثّل بالصحيح فقط لظن ظان أن هذا الباب يختلف فيه المعتل والصحيح، فهي لفظة فعلية.

وفي موضع آخر في شرح الشّاطبي نجده يشرح مجموعة وحدات ينزلها منزلة الكلمة الواحدة، وذلك في شرحه قول ابن مالك في باب الموصول:

مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ الذّي الأُنْثَى التِي وَاليَا إذَا مَا ثُنيَا لَا تُثْبت

موضع الشاهد في هذا البيت هو قوله: (موصول الأسماء)

إذ يقول الشاطبي: «فقيّده بقوله: (موصول الأسماء) لتخرج موصولات الحروف.»

«فقوله: (موصول الأسماء) مبتدأ، و(الذي) مبتدأ ثان،خبره محذوف كأنّه قال: منه الذي وكذا وكذا، لأنّ موصول الأسماء عامّ يدخل تحته جميع الموصولات.[1]»

يرى الشاطبي أنّ ابن مالك استعمل لفظة (موصول الأسماء) وأنزلها منزلة كلمة واحدة تتكون من عنصرين لا يتمّ المعنى إلاّ باجتماعهما، فموضع المبتدأ يتركب من عنصرين هما (المضاف والمضاف إليه) وهي لفظة اسمية.

فابن مالك لم يقل: (الموصول) وإنّما (موصول الأسماء) ليحقق الإفادة، ويوصل المعنى المقصود، فاستعمل هذه اللّفظة احترازا من موصول الحروف «الموصول على ضربين اسمي وحرفي، فالموصول الاسمي ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى، والموصول الحرفي هو كل حرف أول هو مع صلته بمصدر نحو: (أنّ) في قولك: أريد أن تفعل...»[2]

فإضافة كلمة (الأسماء) إلى كلمة (موصول) شكّلت إفادة ما جعلها في مستوى اللّفظة وهو «المستوى الذّي تتحدد فيه الوحدات اللّفظية والوحدة الإعلامية (الإفادة)[3]» فلو قال ابن مالك (الموصول) دون الإضافة، لوقع لبس بين موصول الأسماء وموصول الحروف، فكان استعماله للفظة(المضاف و المضاف إليه) بمنزلة الاسم المفرد في تحقيق المعنى.

---

[1]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص248.

[2]– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم جمال الدّين محمد ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1420هـ/ 2000م، ج1، ص31.

[3]– بحوث و دراسات في اللّسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص321.

ومن هنا تتّضح أهمية اللّفظة في الوصول إلى المعنى (الإفادة).

إذ تشكلت هذه اللّفظة من جزأين لكلّ جزء موضعه، وموضع نواة اللفظة هو(موصول) تتفرع عليه الألفاظ يمينا ويسارا بعضها فارغ فالموضع شيء ومحتواه شيء آخر.

ويمكن تمثيل مواضع هذه اللفظة على النحو التالي:

حرف الجرّ	أداة التّعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	المضاف إليه	الصفة
Ø	Ø	موصول	الضمة	الأسماء	Ø

فلكل جزء من اللفظة الاسمية موضع خاص به، ثلاثة مواضع مستعملة (النواة، علامة الإعراب، المضاف إليه) والأخرى مقدرة.

الفصل الثاني:

الموضع في المستوى التركيبي

رأينا في الفصل الأوّل أنّ الموضع في المستوى الإفرادي هو مكان الحرف داخل الصيغة التّصريفية للكلمة أي مثالها. إمّا في موضع الفاء أو العين أو اللام. وهو موقع اعتباري لا يلتبس بما يمكن أن يقع فيه. وفي هذا الفصل سنتناول الموضع في مستوى أعلى من مستوى الكلمة واللفظة، وهو مستوى الجملة.

المبحث الأول:

الموضع في مثال الجملة:

1. مفهوم الموضع في المستوى التركيبي:

كما أنّ للكلمة مثالا سواء كانت فعلا متصرفا أو اسما متمكّنا، فكذلك الجملة عند سيبويه لها «صيغة لفظية خاصة، وهي ما يعرف بالبنية العاملية، وليست هي الصيغة الخطابيّة المتكوّنة من المسند والمسند إليه»[1]

«فللجملة مثال أي بنية عامليّة مجرّدة، وفي داخل المثال مواضع، وهي أماكن في مدرج الكلام تتحدّد بقرائن تأتي قبله أو بعده. إنّ للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام، فإذا وضعت في غير موضعها فإمّا أن يقبح ذلك في غير الشعر، وإمّا أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب»[2]

---

[1]– الجملة في كتاب سيبويه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربيّة، مصر، العدد178. 1996، ص104 .

[2]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص10.

ويعرّف الحاج صالح الموضع بأنّه: «موقع تقديري، واعتباري، أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التركيب، وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللّفظ المسموع[1]»

فهو «وضع معين يجب أن يكون عليه كلّ واحد من مكونات الجملة لفظا وتقديرا، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلاّ أنّ مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الجملة[2]»

إنّ الموضع في المستوى التركيبي هو مكان الكلمة داخل التركيب، وهو«لا ينحصر في مستوى المفردات، بل يتجاوزها للتّراكيب، فللتّراكيب أيضا مُثلٌ يبنى عليها الكلام، وهي ليست الترتيبات المختلفة للفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر، بل هي مُثلٌ أكثر تجريدا، فللجمل المفيدة بنى لا تتمثل في ترتيب عناصرها بل في مثال اعتباري تحصل في مستوى أعلى من التّجريد الإنشائي[3]».

وبناء على ما سبق، يمكننا القول إنّن الموضع في المستوى التركيبي هو مكان الكلمة داخل التركيب، قد يكون موجودا في السلسلة اللّفظية، و قد لا يكون موجودا، فهو مفهوم اعتباري قد لا يظهر في اللّفظ، غير أنّه متصور في البنية المقدرة للكلام.

---

[1]– بحوث دراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص.13

[2]– المرجع نفسه، ص.13

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص321.

2.الاستدلال بالموضع على أقسام الكلم:

استعمل سيبويه مصطلح الموضع بالمعنى التوزيعي، فكان عنده لكل كلمة في أي كلام موضع، وفي هذا يقول الحاج صالح: «يتصف المذهب الاستغراقي الأمريكي بامتناعه عن النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع، أي ما لا تدركه حاسة السّمع، إذ يعتقد أصحابه أن الوصف للغة هو وصف لمواقع الألفاظ في الكلام، وبالتّالي فهو دراسة لكلّ ما تحتمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا وشمالا، أو كلّما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام، وذلك مثل:

-أعطى الرجل الولد تفاحة.

-أعطى زيد القط اللبن.

-أعلم الرجل الولد الخبر.

فالظاهر أّن مفردة (الرجل) و (زيد) من جهة، و(أعطى و أعلم) من جهة أخرى يندرج كلّ منهما في فئة واحدة من أجل تكافئ المواقع. فهذا قريب جدا من التّحليل العربي، إذ يستنبط النّحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معينة، أوامتناعها من الوقوع في غيرها وذلك دون أن يلجأ إلى المعنى[1]»

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص344.

لقد ذهب التوزيعيون إلى أن الكلمات التي يمكن أن تشغل نفس المجموعة من المواضع تنتمي إلى نفس القسم من الكلام، مستبدلين بذلك المعيار الدلالي بمعيار لفظي أساسه القرائن اللفظية المحيطة بالوحدة اللغوية.

وقد اعتمد النّحاة على مفهوم الموضع لتحديد أجناس الكلم، وكذلك لتحديد الكثير من الأحكام النحوية، فـ«الموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات فكل| وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس، ويكون مجراها وحكمها "مسلكها"و أحوالها" مثل مجراها وحكمها[1]».

فقد استدل سيبويه على أصناف الكلم في مدرج الكلام. فخص مواضع للأفعال لا تصلح لغيره، وكذا مواضع للأسماء ، وعن موضع الأفعال يقول: «وذلك أنّ الحروف حروف لا يذكر بعدها إلّا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا فممّا لا يليه إلاّ الفعل مظهرا:" قد" و"سوف" و"لما" ونحوهنّ فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلاّ النّصب، وذلك نحو: لم زيدا أضربه...لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس ممّا يليه الاسم[2]».

[1]– بحوث و دراسات في علوم اللسان، الحاج صالح، ج2، ص10.

[2]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص98.

لقد حدّد سيبويه المواضع الخاصة بالأفعال في مدرج الكلام، فالموضع الذي يلي حروف النصب والجزم و"قد" و"السين" و "سوف" هو موضع خاص بالفعل لأنّ هذه الحروف لا يليها إلاّ الفعل، فهي علامات قبلية يعرف بها.

ومن المواضع الخاصة بالفعل وقد يضمر فيها الموضع الذي يلي حروف الشرط والاستفهام والتحضيض، فالحروف بعضها لا يليها إلا الفعل مظهرا، و بعضها لا يليها إلاّ الفعل مضمرا. إذ يقول: « وحروف الاستفهام لا يليها إلّا الفعل[1]».

وقد ذكر سيبويه قرائن لفظية يتعين بها موضع الفعل في مدرج الكلام.

أمّا موضع الاسم فقد حدّد كذلك بمجموعة من الأدوات والعلامات أو ما يعرف بالقرائن السياقية، والتي قد ترد قبل الاسم أو بعده في مدرج الكلام، وقد استدل سيبويه على اسمية الكلم من خلالها يقول: «ويبين لك أنّها ليست بأسماء لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت : إن يضرب يأتينا لم يكن كلاما[2]»

ذكر سيبويه أنّ (إن) وأخواتها لا يليها إلا الاسم في مدرج الكلام لذلك حكم بفعلية الأفعال المضارعة حينما امتنعت عن هذا الموضع، فلا يجوز أن نقول:" إنّ يأتي" و"إنّ" يضرب.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص99.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص14.

فالموضع الذي يلي "إنّ" وأخواتها في مدرج الكلام هو موضع الاسم فحسب، وهذا ما يؤكده المبّرد بقوله: «...فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنّما أشبهتها لأنّها لا تقع إلاّ على الأسماء[1]».

ويؤكد المبرد أن الموضع الذي يلي حروف الجر هو موضع الاسم فحسب، ويجعل ذلك أهم وأشهر علامة يتميز بها عن غيره من أقسام الكلم الأخرى حيث يقول:«كل ما دخل عليه من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم[2]».

ويذكر ابن سراج أنّ الاسم يمكن تحديده من مدرج الكلام بأشياء كثيرة منها:«دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو:الرجل، و الحمار، و الضرب، والحمد. فهذا لا يكون في الفعل ولا نقول: اليقوم، ولا اليذهب، و يعرف أيضا بدخول حرف الخفض عليه نحو: مررت بزيد وبأخيك وبالرجل ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام، و يعرف أيضا بامتناع "قد" و"سوف" من الدخول عليه، ألا ترى أنّك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام... والاسم أيضا ينعت والفعل لا ينعت، وكذلك الحرف لا ينعت فكما للفعل مواضع خاصة به في مدرج الكلام، للاسم كذلك مواضع لا يمكن أن يحتلها الفعل في ذلك المدرج ، وللاسم قرائن لفظية يعرف بها، فموضع الاسم يعرف بعد (ال) التعريف، وبعد حروف الخفض، وهو موضع لا يصحّ أن يحتله الفعل.[3]»

---

[1]– المقتضب، المبرد محمد بن يزيد، تح: حسن محمد، دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط1، 1999 ج4، ص393.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص51.

[3]– الأصول في النحو، ابن السراج محمد بن سهل، تح: عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص37.

كما يعرف موضع الاسم بامتناع دخول "قد" و "سوف" عليه لأن ما يأتي بعدها موضع خاص بالفعل.

كما حدد ابن مالك موضع الاسم في ألفيته:

"بالجر والتنوين والنّدى و الـ ومسند للاسم تمييز حصل"[1]

فابن مالك حدد موضع الاسم بعد قرائن لفظية هي الجر والتنوين والنداء وحرف التعريف والإضافة. فبهذه القرائن تميز الاسم عن الفعل.

ويقول المبرد: «فمن ذلك الأسماء "كم" و"أين" و "كيف" و"ما" و"متى" وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة، ومنها "الذي" و"التي" ، ومنها "حيث"، اعلم أن الدليل على أن ما ذكرناه أسماء وقوعها في موضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء[2]». فقد استدل المبرد على اسمية هذه الأقسام من الكلمة من خلال موضعها في مدرج الكلام إذ أنّها تحتل مكانة الاسم وتؤدي وظيفته.

أمّا عن الحرف فلم يحدّده سيبويه كما فعل مع الاسم والفعل بموضع، بل ميزه بوظيفته في الجملة بقوله: «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[3]».

فالحرف لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل أي أنّه لا يقبل مواضع الأسماء ولا مواضع الأفعال، وفي هذا يقول السيوطي:«الحرف لا علامة له وجودية،

---

[1]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافي، ج1، ص43.

[2]– المقتضب، المبرد، ص172.

[3]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

بل علامتة أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل.[1]»

فهذه التعريفات تهدف إلى رصد حد الحرف وتمييزه عن الاسم والفعل اللذين يقبلان العلامة في حين لا يقبلها الحرف «لأنّه هو العلامة التي تعلق بالاسم والفعل، ولا يمكن أن يكون الشيء علامة غيره وعلامة نفسه في آن[2]».

فالحرف لا يتميز بعلامة تميزه، فهو لا يقبل علامة الفعل ولا الاسم، فالحرف لا يتميز بعلامة لفظية ظاهرة في مدرج الكلام، فعلامته هي خلو العلامة.

3.استنباط النحاة لمثال الجملة:

لقد تمكن النحاة من استنباط مثال الجملة أي البنية المجردة الجامعة بين أنواع كثيرة من الجمل «باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. و ينطلقون في ذلك من أبسطها، وهي التي تتكون من عنصرين: زيد منطلق. فيحملون عليها أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد، وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمّى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طردا وعكسا[3]»

---

[1] –همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق عبد العال سليم مكرم، عالم الكتب، لبنان، 2001، ج1، ص27.

[2] – المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي، تونس، ط1، 2003، ص135

[3] –الجملة في كتاب سيبويه،الحاج صالح، ص105

ويمثل الحاج صالح استدلال النحاة على الموضع في المستوى التركيبي هكذا:

«زيدٌ منطلق.

إنَّ زيدًا منطلقٌ.

كان زيدٌ منطلقاً.

فكلّ هذه التراكيب المحمولة على بعضها متكافئة في البنية من حيث إنّها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل تتفرع عليها الفروع التي فيها زوائد، وكل هذه الجمل تجمعها بنية واحدة، فلهذا المستوى وحدات خاصة به أكثر تجريدا وهي: العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص[1]»

و«التركيب بين هاتين العمليتين هو القياس التمثيلي العربي، ينتج منه المثال أو البنية المجردة التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلّا، وهذا هو الجامع الذي به يتعادل الحكم[2]»، ويعتبر الترتيب جانبا أساسيا في البنية، فالمعمول لا يتقدم على عامله، فالعلاقة بينهما علاقة بناء لا وصل «ويكون العامل مع هذا المعمول زوجا مرتبا على حدّ تعبير الرياضيين[3]».

---

[1]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج2، ص15.

[2]– المرجع نفسه، ج 1، ص254.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص254.

كما حمل النحاة الجملة الفعلية على الجملة الاسمية للحصول على بناء واحد يجمعهما، وذلك باهتدائهم إلى أمر مهمّ، و هو أن الفعل لابد له من فاعل ولا يتقدم على فعله إطلاقا – وإلا تغير البناء – وهذا ما يوضحه سيبويه في قوله: «ضربت زيدا هو الحد لأنّك تريد أن تعلمه (أي الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: ضرب زيد عمرا، حيث كان "زيد" أول ما تشغل به الفعل[1]».

فسيبويه جعل بداية الجملة الفعلية بمنزلة الابتداء والنواسخ، وهذا الحمل وضح أهمية ما يسمى بالموضع «وأهميته لا كحيز في مدرج الكلام _ في مستوى الجملة _ بل في المثال المستنبط من الجمل المشار إليه، فالعلاقات الحمليّة أي التحويلية بين الجمل هي التي تِؤدي إلى معرفة المواضع المثالية وما عسى أن تحتوي عليه، وقد يكون محتوى الموضع لا شيء، فالصفر في هذه الصياغة يقوم بدور هام جدا[2]».

لقد ميّز الحاج صالح بين الموضع في مدرج الكلام والموضع في الحد وهو تمييز مهمّ جدا لأنّه يمكن المحلّل من التّجرد من ظاهر اللّفظ ليستخرج البنية الحقيقية للجملة لا ما يظهر من ذلك بالتّسلسل الكلامي، ويحصل بذلك على مثل، فالمثال به «يتحدد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل مثلا ليس هو مكانا معينا في مدرج الكلام بل هو موضع في داخل الحد والمثال، ثم إن العامل أو المعمول 1 شيء ومحتواه شيء آخر مثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء ومحتواها شيء آخر، فقد يكون في الموضع العامل فعل

[1]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص41.

[2]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص104.

تام أو فعل ناسخ أو "إنّ" وأخواتها أو تركيب مثل: حسبت (وهي جملة) بل حتى عامل ومعمول 1 ومعمول 2 مثل: (أعلمت عمرا) فكلّ ذلك عامل[1]».

وقد يأتي موضع العامل فارغا كموضع الابتداء، وهو تعري هذا الموضع من العامل اللفظي، وهو «ما يسمّيه النّحاة بعد سيبويه بالعامل المعنوي في مقابل اللفظي، والعامل سواء كان ملفوظا أو غير ملفوظ، فموضعه ومن ثمّ دوره وتأثيره موجودان لا يزولان[2]»

وهو ما يسميه الحاج صالح بالعلامة العدمية، وقد صاغ هذا المثال صياغة مجردة عامة فكان على الشّكل التّالي:

$$\left[\text{(ع} \longleftarrow \text{م1)} \pm \text{م2 + خ} \right]$$

وقد وضع المخصص (خ) خارج المعقوفتين لأنّه من الزوائد التّي تضاف إلى البنية الأساسية:

عامل + معمول أول ± معمول ثان.

كما وضع قبل المعمول الثاني إشارة زائد ناقص، لأن هذا المعمول الثاني قد لا يرد في بعض الجمل كما في الجملة المكونة من فعل وفاعل.

إنّ في داخل هذا المثال مواضع وهي موضع العامل وموضع المعمول أو أكثر من معمول واحد وهي مواضع في داخل البنية وليس في سلسلة الكلام حيث إنّ:

---

[1]– الجملة في كتاب سيبويه،الحاج صالح، ص 107.

[2]– بحوث و دراسات في اللسانيات العربي،جـ1، ص 329.

ع: العامل

م1: المعمول الأول

م2: المعمول الثاني

والقوسان مع السهم: الزوج المرتب

وما بين المعقوفتين النواة

خ: المخصصات والعلامة

(زائد ناقص±) تعني أن الجملة قد يكون فيها فعل وفاعل دون مفعول به.

وقد صاغ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح مثال الجملة كما يلي:[1]

العامل	المعمول 1 نواة التركيب	المعمول 2	مخصص الزوائد على النواة
Ø	زيد	قائم	
إن	زيدا	قائم	هنا
كان	زيد	قائما	أمس
حسبت	زيدا	قائما	غلطا
أعلمت عمرا	زيدا	قائما	حالا
أكرمت	زيد	عمرا	إكراما
أكرم	ت	عمرا	كثيرا

[1]–الجملة في كتاب سيبويه، الحاد صالح، مجلة المبرز، العدد2، 1993، ص13.

انطلق الحاج صالح من أقل ما ينطق به من الكلام، ثم حاول الزيادة على ما قبل النواة كل ما تحتمله من زيادة، وكذلك على ما بعدها، فتوصل إلى النموذج السابق الذكر وعلّق عليه بالملاحظات الآتية:

«1-إن الأصل يتحدد بعدم الزيادة عليه عامة (وعلى اليمين فقط في المستوى التركيبي)

فموضع الزيادة على الأصل فارغ، ونشير إلى ذلك بالعلامة الرياضية التي هي (Ø)

2- إنّ العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه ...ويعمل العامل في المعمول الأوّل والمعمول الثّاني لفظا ومعنى إذ يكون سببا في إعرابهما وسببا في تغيير المعنى[1]».

ويوضح الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح أن الفرق بين موضع العامل أو المعمول و هما موضعان مجردان اعتباريان داخل البنية، يقول:

«الدليل على ذلك أن محتواه قد يكون كلمة واحدة (إنّ) وقد يكون لفظا(حسبت) وقد يكون تركيبا بأكمله (أعلمت عمرا) والأهم من كل هذا أنّه قد يكون ...لا شيء) بالمعنى الرياضي أي صفرا وهو عند العرب الخلو لأن هذا الموضع قد يخلو ويتجرّد من العامل الملفوظ[2]»

أمّا عن المخصصات فيرى الحاج صالح أنّها«جميع العناصر التي يمكن أن يستغني عنها، وعلاقتها بالعامل والمعمولين علاقة وصل إلا أنّها تتأثر لفظا ومعنى بالعوامل ويبين أنّها

---

[1]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج2، ص88

[2]- نفسه، ج2، ص89.

زوائد على النواة اللفظية[1]»

«المخصص هو زيادة على المجموعة النووية: عامل، معمول 1، معمول 2، وليست زيادة على الأصل الذي هو(زيد قائم) .[2]»

وكلّ مخصص له موضع في البنية العامليّة.

[1]– نفسه، ج1، ص392.

[2] – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 89.

المبحث الثاني:

استدلال النحاة بالموضع على العامل والمعمول في مثال الجملة:

1. استدلال النحاة بالموضع على العامل:

اعتمد النحويون على مفهوم الموضع للاستدلال على العامل، ومن ذلك اعتماد سيبويه في تحديد ناصب "منطلقا" بقرائن لفظية في قولهم:

«أمّا أنت منطلقا انطلقتُ معك" ويتضح هذا في قوله: "وكما قال: أما أنت منطلقا انطلقت معك، حين لم يجز أن تبتدئ الكلام بعد "أما"، اضطررت في هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل[1]».

يتبين من هذا القول أن سيبويه يضمر بعد (أمّا)عاملا بأنّه موضع خاص بالفعل،وهو بحكم المظهر، لأنه يؤثر في اللفظ، فالعامل في (منطلقا) هو الفعل المضمر.

وكثيرا ما اعتمد النحاة على القرائن السياقية في مدرج الكلام لتحديد موضع العامل مضمرا كان أم مظهرا، ومثال ذلك قول سيبويه:

«واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد "إنْ" ولا يرتفع إلا بفعل، لأن "إنْ" من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي "إنْ" المجازاة وليست من الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماء ليبنى

[1]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص149 – 150.

عليها الأسماء» ويضيف: «ولو بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في الموضع تبنى عليه الأسماء[1]».

فسيبويه بين من خلال هذا القول أن الموضع الذي يلي أدوات الشرط هو موضع خاص بالفعل، إلاّ أنّه قد يلي هذه الأدوات اسم في ظاهر اللفظ، فيعمد سيبويه إلى تقدير فعل في هذا الموضع ويجعله العامل في ذلك الاسم، وهو المبدأ نفسه الذي فسّر به الجرجاني رفع الزيدون الواردة بعد (إنْ) الشرطية في قولهم:"إن الزيدون خرجوا" وتقدير الكلام عنده: «إن خرج الزيدون خرجوا"، فأضمر الأوّل لدليل الثاني عليه، فالاسم بعد (إن) غير معرى من العوامل اللفظية على الإطلاق لأن الفعل المضمر بمنزلة المظهر وإنّما حملوا هذا النحو على الفعل لأجل أنَّ (إنْ) لا يقع بعده الاسم بدلالة أن أحدا لا يقول: "إن زيد أخوك خرجت" ولا:"إن زيد ضربته ضربتك"، و إنّما يقال:"إن زيدا ضربته" على إضمار الفعل، فكما نصب هنا بفعل مضمر كذلك يرفع "الزيدون" في قولك: "إن الزيدون خرجوا" بفعل مضمر[2]».

يبيّن الجرجاني أن هناك موضعا فارغا يلي (إن)، وهو موضع خاص بالفعل فحسب، فقدره حين جاء بعده اسم اعتمادا على أن الموضع الذي يلي (إن) موضع فعل، وهو الذي رفع الفاعل (الزيدون).

---

[1]– الكتاب، سيبويه، ج1، ص296

[2] – المقتصد في شرح الإيضاح،عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة، سلسلة كتب التراث، العراق، ، 1982، ج 1، ص215.

وفي نفس السياق يقول "ابن الأنباري:«وبهذا أيضا يبطل قول من ذهب إلى أن الاسم بعد (إذا) مرفوع، لأنه مبتدأ إمّا بالترافع أو الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[1] لأنّ (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، فلا يجوز أن يحمل على غيره.[2]»

فابن الأنباري يرجح الرّأي القائل بضرورة تقدير فعل بعد أداة الشّرط؛ لأنّه موضع خاص به وهو الذي عمل في الاسم الظاهر.

ومن المواضع الخاصة بالفعل الموضع الذي يلي حروف الاستفهام، وبه استدل النحاة على أن الاسم المرفوع بعدها قد عمل فيه فعل مضمر في الموضع، لأنّه إذا اجتمع الاسم والفعل بعدها كان حمله على الأصل أولى، وهو ما يوضحه سيبويه بقوله:

تقول: "عبدَ الله ضربته"؟ و"أزيدا مررت به"؟ و"أعمرا قتلت أخاه"؟ و"أعمرا اشتريت له ثوبا"؟

ففي كلّ هذا أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف من غير الاستفهام، قال جرير:

أثعلبةَ الفوارسِ أم ريحًا عدلتَ بهم طهيه والخشاب

«فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ها هنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء، أنّك تضمر فعلا هذا تفسيره، إلاّ أنّ النصب هو الذي يختار هنا، وهو حد الكلام، وأمّا الانتصاب فمن وجه واحد، ومثل ذلك: "أعبد الله كنت مثله"، لأنّ "كنت"

---

[1]– سورة الانشقاق، الآية1

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات بن الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت، ج2، ص 620.

فعل ومثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله "أزيدا لست مثله" لأّنه فعل فصار بمنزلة قولك "أزيدا لقيت أخاه" وهو قول الخليل.[1]»

وقد اعتمد سيبويه مبدأ الاستدلال في الموضع بين الوحدات اللغوية، ليثبت أنّ موضعا ما هو موضع إعمال أو ليس كذلك، ومثال ذلك قوله: «هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة (الذي) و ذلك قولك:<<إن من يأتيني آتيه، و كان من يأتيني آتيه، و ليس من يأتيني آتيه، وإنّما أذهبت الجزاء من ها هنا لأنك أعملت (كان) و(إنّ) ولم تصغ لك أن تدع (كان) وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه ألا ترى أنك لو جئت بـ(أنّ) و (متى) تريد: "إنّ" "إنْ" و" إنّ" "متى"، كان محالا، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ها هنا بـ(من) (ما) و (أي)[2]»

في هذا القول استبدل سيبويه (من) بإنْ ومتى الشرطيتين في موضعهما، فاستدل على أنّ (من) اسم موصول معمول فيه، وليس اسم شرط عامل لأن موضعهما لم يستقم به الكلام، وبذلك يتضح أن مفهوم الموضع عنده هو معيار للدلالة على ما هو منزلة واحدة فما يمكن استبداله بغيره في موضع واحد من العوامل إنّما يكون حكمها واحدا في العمل.

كما استدل سيبويه على العامل بموضع الابتداء بالموضع الخالي من العامل اللفظي إذ يقول: «وتقول: إن اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ، ومن قبل أَنَّ (إنّ) عملت في اليوم فصارت

---

[1]- الكتاب، سيبويه، ج1، ص101- 102.

[2]- نفسه، ج3، ص21- 72.

كقولك:"إنَّ عمرا فيه زيدٌ متكلم." ويدلّك على أن اليوم قد عملت فيه (إنّ) أنّك تقول: اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ، فترفع بالابتداء فكذلك تنصب بإن[1]»

وفي هذا يقول مخلوف بلعلام: «يستدل سيبويه على أن اليوم منصوب بإنّ لا باسم الفاعل (ذاهب) عن طريق إزالة (إنّ) لموضعها، ولما تعرى هذا الموضع من (إنّ) فارتفع (اليوم) إذ تقول: "اليومُ فيه زيد ذاهب"، كان ذلك عنده دليلا على أن العامل في (اليومُ) هو (إنّ) ذلك لأن الاسم الأول أحواله الابتداء، ثم تدخل عليه العوامل اللفظية في موضع الابتداء، فتعمل فيه عملا غير عمل الابتداء، فإذا تعرى الموضع منها عاد إلى الارتفاع والابتداء. والجدول الحملي التالي يبين ذلك[2]»

عامل	معمول	موضع المعمول الثاني
Ø	اليومُ	فيه زيد ذاهب
إنّ	اليومَ	فيه زيد ذاهب

[1]– الكتاب، سيبويه، ج2، ص133

2. استدلال النحاة بالمعمول على الموضع:

كما اعتمد سيبويه على مفهوم الموضع لتحديد العامل، استدل به كذلك على المعمول وفي هذا يقول: «وتقول: "بلغني أنّك منطلق"، فأنك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذاك[1]».

وفي هذا يقول مخلوف بلعلام: «فهو يستدل ههنا على أن المعمول الأول للفعل (بلغ)هو (أنك منطلق) وذلك باستبداله في الموضع باسم مفرد وهو (ذاك) لأنّ الأصل في المعمول أن يكون اسما مفردا، فلما استقام الكلام بهذا الاستبدال، دلّه ذلك على أن العبارة (أنّك منطلق) كلّها في موضع المعمول الأول للعامل بلغ. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:[2]»

عامل	معمول 2	معمول1 أو ما في موضعه
بلغـ	ـني	ذاك
بلغـ	ـني	أنّك منطلق

[1]– الكتاب، سيبويه،ج3، ص120.

[2]– مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مخلوف بلعلام، ص40

المبحث الثالث:

استدلال الشّاطبي بالموضع في المستوى التّركيبي

(الجزء التطبيقي)

رأينا سابقا أنّ هناك موضعا في مستوى أعلى من مستوى الكلم واللفظة، وهو مستوى الجملة، وقد حدّ النحاة الجملة ببنية تخضع لها كل أنواع جمل اللغة العربية وهي مكونّة من موضع العامل، وموضع المعمول الأوّل، وموضع المعمول الثاني، وهي النواة، وتلحق بهذه النواة مواضع مخصصة للعناصر.

ومن الشواهد التي تضمّنت الاستدلال بالموضع في المستوى التركيبي، شرح الشّاطبي البيت التّالي من ألفية ابن مالك:

وَالاسْمُ منْهُ مُعْـرَبٌ ومَبْنـــــــي لشَــبَه منَ الحُرُوف مُدْني

كالشَبَه الوَضْعي في اسْمَي جئْتَنَا والمَعنَوي في متى وفي هنا

موضع الشاهد في هذين البيتين هو(منه معرب ومبني)، وفي هذا يقول الشّاطبي:

«وقوله: (منه معرب ومبني) لا يريد أنّ منه هذين الشّيئين على أنّهما قسم واحد، لأنّ ذلك يقتضي قسما آخر في الاسم غير ذلك، وحينئذ يصحّ التّقسيم وهو غير موجود بالنّسبة إلى ما تعرّض لبيانه، فإنّما الكلام على تقدير: منه معرب، ومنه مبني فيحصل بهذا التّقدير قسمان، لكن حذف لفظ (منه) في الثّاني لبيان المعنى مع الحذف[1]».

[1] – المقاصد الشافية، الشاطبي، ج1، ص74

يبيّن ابن مالك في هذا البيت أن الاسم في النحو العربي ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما: المبني والمعرب (والاسم منه معرب ومبني).

ويذهب الشاطبي إلى أنّ ابن مالك بربطه بين النوعين بحرف العطف لا يعني أنّهما قسم واحد، وإنّما هناك موضع محذوف في بنية الجملة، وهو موضع الشاهد.

إذ يرى عدم جواز عطف (مبني) على (معرب) لأنّ هذا يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني، وبعضه الآخر ليس كذلك. وتقدير الكلام (الاسم منه معرب ومنه مبني) فموضع الخبر (منه) وإن لم يذكر في مدرج الكلام إلّا أنّه موجود في بنية الجملة، ولا يمكن الوصول إلى المعنى المقصود إلا بتقدير هذا الموضع الذي يمثل المعمول الثاني في مثال الجملة.

فالموضع في المستوى التركيبي كما رأينا سابقا هو مكان في مدرج الكلام يتحدّد بقرائن سياقية ترد قبل العنصر اللغوي وبعده، وقد لا يظهر اللّفظ إلاّ أنّه متصور في البنية المقدرة للكلام، فالجملة عند سيبويه والنحاة «صيغة لفظية خاصة وليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من المسند والمسند إليه[1]»

ويمكن التمثيل لذلك بالجدول التالي:

عامل	معمول أول	معمول ثان
Ø	معرب	منه
Ø	مبني	Ø

[1] – المرجع السابق، ج1، ص74

فلفظة (منه) خبر مقدم للمبتدأ المؤخر(معرب)، وكذلك كلمة(مبني) جاءت مبتدأ خبره محذوف في مدرج الكلام، موجود في مثال الجملة، ووجوده ضروري حيث تمكن الشّارح من الوصول إلى المعنى المقصود من خلال موضعه، فالموضع ليس مكانا ثابتا

بالضرورة في مدرج الكلام و«لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه، فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا ممّا يدخل فيه[1]».

ونعرض مثالا آخر لاستدلال الشّاطبي بالموضع في المستوى التركيبي في شرحه الألفية:

قال ابن مالك:

ونُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا به التَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَ مَنْ بكَسْره نَطَقْ

ويكمن موضع الشّاهد في قول ابن مالك (نونَ مجموع فافتح) إذ جاءت (نون) بالفتح وهي في موضع الصدارة في الجملة، وفي هذا يقول الشّاطبي: «نونٌ منصوبٌ بـ" افْتَحْ "و" ما" مجرورةُ الموضع عَطْفًا على مَجموع، وهي عبارةٌ عما جَرى مَجرى الجَمع ممّا تقدّم، و"به" متعلق بـ" الْتَحَقْ " والضمير عائد على مَجموع، وفاء" فافْتَحْ " فاء جواب شرط محذوف، دلّ عليه تقديم معمول افتح، والتَّقدير: "مهما يَكن من شيء فافتح نون مجموع وما التحق بالمجموع[2]».

---

[1]– بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص249

[2]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص199

رأينا سابقا أنّ النحّاة العرب حدّدوا مثال الجملة، وهي مواضع تختص بها كلّ وحدة، ومجموع هذه المواضع مرتّبتا تكون مثالا، وقد تمكّن الحاج صالح من صياغة هذه الكيانات المجرّدة صياغة رياضية دقيقة تعرفنا عليها سابقا.

وما نلاحظه في شرح الشاطبي لهذا البيت أنّه حدّد مواضع الوحدات داخل التركيب حتى يصل إلى المعنى، فكلمة (نّون) في قول ابن مالك تصدّرت الجملة في مدرج الكلام، إلا أنّ رتبتها في السّلسة الخطية لبنية الجملة مختلفة، إذ تأخذ رتبة المعمول الثّاني(المفعول به)، وهنا تتّضح أهمية المثال الذي حدّده النحّاة في توضيح أهمية ما يسمّى بالموضع «وأهمّيته لا كحيز في مدرج الكلام –في مستوى الجملة– بل في المثال المستنبط من الحمل المشار إليه[1]

حدّد الشاطبي موضع المعمول الثّاني (نونا) مميّزا بذلك موضعه في مدرج الكلام عن موضعه في الحدّ، فالموضع ليس مكانا ثابتا في السلسلة الخطية للكلام « فموضع العامل مثلا ليس هو مكانا معينا في مدرج الكلام، بل هو موضع في داخل الحدّ والمثال، ثمّ إنّ العامل أو المعمول 1 شيء و محتواه شيء آخر.[2]»

وقد حدّد الشاطبي الموضع الإعرابيّ للشّاهد كما يلي:

نون ⟵ معمول2 ⟵ منصوب(مفعول به)

افتح ⟵ عامل ⟵ فعل أمر

[1] – بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الحاج صالح، ج1، ص204

[2] – الجملة في كتاب سيبويه، الحاج صالح، ص14

فقد تقدّم المعمول على العامل في السّلسلة الخطية لمدرج الكلام فجاء كما يلي:

معمول2	مخصّص	عامل	معمول1
نون	مجموع	افتح	ضمير مستتر

تحديد مواضع الشّاهد في مدرج الكلام

وتقديرها في مثال الجملة كما قال الشاطبي:

"مهما يكن من شيء **فافتح نون مجموع** وما التحق بالمجموع"

وفي مثالها تتّضح المواضع متسلسلة حسب تسلسلها في بنية الجملة الفعلية والتي نمثّل لها كما يلي:

عامل	معمول1	معمول2	مخصّص
افتح	ضمير مستتر	نون	مجموع

تحديد مواضع مثال الجملة في الشّاهد

ومن الشواهد قول ابن مالك: (الكلام وما يتألف منه)، وموضع الشاهد هنا لفظة (الكلام) التي تبدو كلمة واحدة في الخطاب، غير أنّها جملة لها عناصر خالية في مدرج الكلام، وهو خلوٌّ في السلسلة الخطية الخطابية فقط، لجودها في البنية الصورية الاعتبارية، وفي هذا يقول الشاطبي: «الكلام في التّرجمة على حذف مضاف، أراد: باب الكلام أو فصل الكلام، وهو خبر مبتدأ محذوف اختصارا تقديره: "هذا باب كذا"، وأكثر المؤلّفين يقتصرون على الخبر، ويحذفون المبتدأ اختصارا، لكن يبقون لفظ "الباب" فيقولون: باب كذا، فاختصر

النظَّام ذلك هنا، وفي سائر التراجم لعلم المخاطب ما يعني، و(ما) عبارة عن الكلم، وهي موصولة، والعائد عليها الضمير المجرور بـ"من"، والضمير المستتر في "يتألّف" عائد على الكلام، أي وما يتألّف الكلام منه».[1]

قسّم ابن مالك ألفيته أبوابا حتى يسهل على طالب العلم البحث فيها،ووضع لكل باب عنوانا،وموضع الشاهد هنا هو "الكلام" والتي يقصد بها "هذا باب الكلام"، فقد بين الشاطبي موضعي الحذف في الجملة حتى يتّضح معناها،فهذه المواضع وإن حملت العلامة العدمية في مدرج الكلام، إلاّ أنّها موجودة في مثال الجملة، فابن مالك أراد قول (باب الكلام)، بحذف المبتدأ اختصارا على منوال كلّ النحاة كما قال الشاطبي، فتأخذ كلمة (باب) موضع الخبر لمبتدأ محذوف، ونوضح هذه المواضع من خلال الجدول الآتي:

المسند إليه	المسند	المخصص
Ø	باب	الكلام

[1]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص31.

ويتضح من خلال هذا الجدول أنَّ موضع المبتدأ خال، وخلوه لا يعني أن تحتل العناصر المذكورة مكانه، بل يبقى موضعه متصورا في بنية الجملة، وهذا ما بيَّنه الشاطبي في شرحه عنوان هذا الباب.

ونأخذ شاهدا آخر من باب أفعال المقاربة، يقول ابن مالك:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنَ يَفْعَلَ عن ثَانٍ فُقِد

يشرح الشاطبي هذا البيت فيقول: «يعني أنَّ"أنْ" والفعل المضارعَ، وهو الذي عبّر عنه بـ"أنْ يفعل"، قد يقع بعد هذه الأفعال الثلاث، وهي عسى واخلولق وأوشك، فيستغنى به عن الإتيان بالمعمول الثّاني، وهو الخبر المفقود من الكلام، فنقول: عسى أن يقوم زيد، واخلولق أن يقوم زيد، وأوشك أن يقوم زيد.

ويعطى هذا الكلام أنَّ "أنْ" مع الفعل في موضع رفع اسمٍ لعسى، فإنّ المفقود من المعمولين هو الثّاني، قال، فالأوّل إذًا غير مفقود، وإذا كان موجودا وليس ثَمَّ مع الفعل إلاّ "أنْ" والفعل، وذلك الاسم، فهما إذًا في موضع رفع الفعل، وقد قرّر أنّ الأفعال الثّلاثة من النّواسخ، فالرّفع على أنّ المرفوع اسمها، وصار لمّا كان في قوة الجملة وفي معناها سادًا مسدّ الخبر، لأنّه مذكور. وفي القرآن من هذا:﴿**وعَسَى أنْ تَكْرَهوا شَيْئًا وهو خَيْرٌ لَكُمْ**

وعَسَى أن تُحِبُّوا شيئًا وهو شَرٌ لَكُمْ﴾[1]و﴿**عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾[2]. ومثل ذلك يلزم في الفعلين الباقيين» [3].

وهذا من باب"أفعال المقاربة" فـ(عسى، اخلولق، وأوشك) من النواسخ، وهي أفعال نّاقصة، تدخل على المبتدأ والخبر، ترفع المبتدأ اسما لها، ويكون خبرها في موقع نصب، وفي هذا قال ابن مالك: كـ (كان وكاد وعسى) «ولها اسم وخبر، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا[4]»،وما نلاحظه في شرح الشاطبي لهذا البيت اعتماده على مواضع العوامل والمعمولات لتوضيح ما قصده ابن مالك.

فـ(عسى، حرى، واخلولق) تستعمل ناقصة وتامة. أمّا النّاقصة فذكرها ابن مالك في الأبيات السّابقة لهذا الباب، وهي قوله:

كَكَانَ كاد وعسى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مَضارعٍ لهذين خبرْ

وأمّا التّامة فهي موضع الشّاهد، وقد اعتمد الشاطبي في تحليله هذا البيت على تحديد المواضع، مبينا أنّ ما يأتي بعد هذه الأفعال هو معمول أوّل، والمعمول الثاني مفقود أي

---

[1]– الاية216 من سورة البقرة.

[2]–الآية 97 من سورة الإسراء.

[3]– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص219

[4]– شرح المفصّل، موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ / 2001م، ج1، ص376.

موضعه فارغ، فإذا تلا أحد هذه الأفعال الثلاثة (أن يفعل) تأتي هذه الأفعال تامّة فتسند إلى فاعل، ويفقد الخبر ويصبح موضعه خاليا، ويستغنى عنه. وهذا ما قصده ابن مالك بقوله:**(قَدْ يَرِد غِنًى بِأَنَ يَفْعَلَ عن ثَانٍ فُقِد)**، ويمثل الشاطبي لذلك بـ"عسى أن يقوم زيد" و"اخلولق أن يقوم زيد" و"أوشك أن يقوم زيد".

ونوضح مواضع العوامل والمعمولات السابقة الذكر للأمثلة التي ذكرها الشاطبي من خلال الجدول الآتي:

العامل	معمول1	معمول2
عسى	أن يقوم زيد	Ø
اخلولق	أن يقوم زيد	Ø
أوشك	أن يقوم زيد	Ø

جدول تمثيلي لمواضع معمولي (عسى) بعد(أن يفعل)

ومن هنا يتضح لنا مثال الجملة المنسوخة بـ(عسى، اخلولق، أوشك) التي تليها(أنْ يفعل)كما يلي:

عسى
اخلولق } +أنْ يفعل =م1 + Ø
أوشك

ويكون بذلك:

- عسى، اخلولق، أوشك= مسند
- أنْ يفعل= مسند إليه

ففكرة الموضع تتضح هنا في أماكن العناصر في مثال الجملة، أي في بنيتها العاملية المكونة من عوامل ومعمولات، فالشاطبي يبين أنّ تغير بناء الجملة (هذا كلام)، نتج عنه تغير في المواضع، فقولنا:«"عسى زيدٌ أن يقوم".وهذه يشترك فيها جميع أفعال الباب، والثانية: "عسى أن يقوم زيدٌ"، وهذه مختصة بثلاثة الأفعال المذكورة. وذلك كلّه عند عدم اسم يذكر قبلها، فأمّا إن ذكر اسم قبلها فإنّ ذلك اسم يتفرع على هاتين المسألتين.[1]»

يبين الشاطبي أنّ تغير بنية الجملة نتج عنه تغير في مواضع المعمولات، ونوضح ذلك من خلال الجدولين الآتيين:

عامل	معمول1	معمول2
عسى	زيد	أن يقوم

جدول تمثيلي لمواضع العوامل والمعمولات في مثال أفعال الباب.

وقد مثل ابن مالك لذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى:﴿**وعَسَى أنْ تَكْرَهوا شَيْئًا وهو خَيْرٌ لَكُمْوعَسَى أن تُحِبُّوا شيئًا وهو شَرٌّ لَكُمْ**﴾ و﴿**عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ على خلوِّ موضع المعمول الثاني، كما يتبين في الجدول الآتي:

[1]–المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،الشاطبي،ج2، ص295

عامل	معمول1	معمول2
عسى (فعل تام)	أن تكرهوا (فاعل)	Ø
عسى (فعل تام)	أن تحبوا(فاعل)	Ø
عسى (فعل تام)	أن يبعثك ربك(فاعل)	Ø

جدول تمثيلي لمواضع العوامل والمعمولات الآيات التي استشهد بها الشاطبي.

ونأخذ مثالا آخر في هذا المستوى التركيبي استدل فيه الشاطبي بالموضع لتوضيح مقاصد الناظم، حيث يقول ابن مالك في باب (كان وأخواتها):

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُطَ الخَبر أَجِزْ، وكلٌّ سَبْقَ هدام حَظَرْ

وفي شرح هذا البيت يقول الشاطبي:«فأخبر أولا أن توسّط الخبر في جميع هذه الأفعال بينها وبين مرفوعاتها جائز، يقول: "وفي جميعها توسّط الخبر،"فتوسط": منصوب بأجز. وفي جميعها: يتعلق بأجز أيضا، والتقدير: أجز توسط الخبر في جميع هذه الأفعال.[1]»

يبيّن ابن مالك في هذا البيت جواز توسّط الخبر في جميع هذه الأفعال بينها وبين مرفوعاتها، وموضع الشّاهد هنا هو قوله: "وفي جميعها توسّط الخبر"،فما يلاحظ في تركيب

[1]– المقاصد الشافية، ج2، ص299.

ابن مالك للبيت وجود تقديم وتأخير في المواضع، وقد استهلّ الشاطبي شرحه للبيت بتحديد مواضع عناصره، التي بيّنت أنّ مواضع هذه العناصر اللّغوية في الخطاب تختلف عن مواضعها في مثال الجملة الفعلية، وهذا الاختلاف للعناصر في مدرج الكلام لا يغير في مواضع العوامل والمعمولات، فالموضع شيء وما يحتويه شيء آخر، وحتى لا يلتبس المعنى، وضّح الشاطبي هذه العوامل والمعمولات، وهو ما سنمثّل له بالجدول الآتي:

مخصّص1	معمول2	مخصّص2	عامل	معمول1
في جميعها	توسّطَ	خبرِ	أجز	ضمير مستتر

جدول تمثيلي لمواضع عناصر البيت في السلسلة الخطّية الخطابيّة

فهذا الجدول يمثّل تسلسل العناصر اللّغوية في البنية الخطابيّة أي في مدرج الكلام، ويبيّن أنّ مواضعها تختلف من حيث ترتيبها في مثال الجملة الفعلية، وقد قدّر الشاطبي بنية هذا البيت كما يلي: "أَجِزْ تَوَسُّطَ الخَبَرِ في جميع هذه الأفعال".

فالعامل (أجز) رغم تأخّره عن معموله الثّاني (توسّط) وعن المخصّص(في جميعها)، إلا أنّ موضعه في بنية الجملة لم يتغيّر، حيث نصب معموله الذي تقدّم عليه في مدرج الكلام، فالشاطبي استدلّ بالمواضع في تركيب الجملة حتى يصل إلى المعنى.

الخاتمة

الخاتمة

وختاما، وبعد عرضنا الإطار النظري والإطار التّطبيقي للبحث، ومن خلال دراستنا لمقاطع من شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بالجزء النظري:

1- استعمل سيبويه والخليل مفهوم الموضع في المستوى الإفرادي بمعنى مكان الحرف داخل مثال الكلمة، فللحرف موضع داخل الصيغة ومكان داخل البنية اللّفظية المجردة لا في السّياق اللّفظي.

2- ما يقال عن الموضع في مثال الكلمة ينطبق على اللّفظة، فالموضع في هذا المستوى هو مكان يتحدد في مثال اللّفظة أي في بنيتها المجردة، فلكلّ جزء من اللّفظة موضعه الخاص حيث تتحدد الأشكال النّحوية صوريا بعيدا عن المعنى.

3 – يدل مفهوم الموضع في المستوى التركيبي على مكان في مدرج الكلام، يتعين بما يأتي قبله أو بعده، فيصبح للعناصر التي تقع في نفس الموضع حكم واحد. كما يدلّ على مكان في مثال الجملة التي تتكون من عوامل ومعمولات.

4 – لقد اهتم علماؤنا العرب مفهوم الموضع، واعتبروه مقياسا مهما لتحديد أصناف الكلم وما سبق ذكره ما هي إلّا أمثلة للإيضاح، فطبيعة العمل لا تستوعب ذكر كلّ ما توصل إليه علماؤنا في هذا المقام، غير أنّها تبين لنا مدى أهمية هذا المبدأ واعتماده كأساس لتصنيف الكلم.

5- مفهوم الموضع يتقاطع مع مفهوم التوزيع عندما يعني به سيبيويه موضعا في مدرج الكلام يتحدد بقرائن لفظية قبلية أو بعدية فيتخده التوزيعيون أداة منهجية يستدل بها على أصناف الكلام.

6- استدل سيبويه بالموضع على أحكام نحوية كثيرة معتمدا طريقة الاستبدال في الموضع، حيث يستبدل عنصرا لغويا بغيره، فإذا استقام الكلام استدل بذلك على أن له منزلته في الحكم.

7- انتهج سيبويه مبدأ القياس مستدلا على أحكامه باللفظ اللغوي المحسوس.

النتائج المتعلقة بالجزء التطبيقي:

1- تجلى مفهوم الموضع في شرح الشاطبي في المستوى الإفرادي في كثرة اعتماد الشّارح في التّحليل، على الرّجوع إلى أصول الكلمات لتحديد المعاني، فكثيرا ما كان الشّاطبي يحدّد مثال الكلمة، ويبيّن ما أصابها من تحويل بالحذف أو الإعلال أو القلب وغيرها على مستوى الكلم.

2- تجلى استدلال الشّاطبي بمفهوم الموضع على مستوى اللّفظة من خلال شرح وحدات لغوية مركبة دون فصلها واعتبارها تراكيب لا تتحقّق الإفادة أذا تمت تجزئتها.

3- أمّا في المستوى التّركيبي، فتجلى استدلال الشاطبي بالموضع من خلال حرصه على إعراب أبيات الألفية إعرابا دقيقا وتحديد مواضع الوحدات اللّغوية داخل التراكيب والوقوف على ما حدث لها من تقديم وتأخير وحذف وغيرهما لما لذلك من أثر في تحديد مقاصد النّاظم وتبيين للمعنى.

التوصيات:

1 – الدعوة لدراسة شرح الشاطبي والاستفادة من تحليلاته العميقة وتدريسه للطلاب لما فيه من خير عظيم.

2–تدريس النّحو العربي اعتمادا على ألفية ابن مالك باعتبارها منظومة تعليمية موجهة للطلّاب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب:

1 - الأشباه والنظائر في النّحو، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بن أبي بكر، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، سوريا. ط5، 1985.

2- الأصول في النحو، ابن السراج محمد بن سهل، تح: عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

3- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط7، 1986.

4- ألفيات النحو الثلاث: الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي المغربي، الخلاصة الألفية لابن مالك الأندلسي، الفريدة في النّحو والتّصريف والخط للسيوطي، دراسة متنية مقارنة، عبد العالم القريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، 1971.

5- ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، دط،1995.

6- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخلاصة في النّحو، محمّد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تح: سلطان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، دط، دت.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات بن الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت.

8- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007.

9- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دط، 1965.

10- البلغة، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي تح: محمد المصري، حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين دمشق، ط1، 1421ه/-2000م.

11- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي. تح: حسن الملخ و سهى نعجة. عالم الكتب الحديث جدارا للكتاب العالمي. عمان. القدس. ط2. 1499هـ 2008م.

12- رؤى لسانية، مبارك تريكي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان- الأردن، ط-1، 2022.

13- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، تح: يوسف حسن عمر، المكتبة الشاملة الذهبية، ليبيا، دط، 1975/1495م.

14- شرح المفصّل، موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422ه/2001م.

15- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار – إحياء الكتب المصرية، دط، دت.

16- العربية والفكر النحوي، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم جمال الدّين محمد ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420ه/ 2000م م، دط، 1999.

17- الكتاب، سيبويه أبو البشر عمرو بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1048ه/1988م.

18- لسان العرب، ابن منظور، مؤسسة التّاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي. بيروت، لبنان، ط3، 1993.

19- مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.

20- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تح: وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،القاهرة، دط، 1496ه/1986م.

21- المفصل في علم العربية، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1435ه/2004م.

22- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط1، 2007.

23- المقتصد في شرح الإيضاح،عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة، سلسلة كتب التراث، العراق، 1982.

24- المقتضب، المبرد محمد بن يزيد، تح: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

25- منطق العرب في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح ، مورفم للنشر، الجزائر، 2012.

26- النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي، تونس، ط1، 2003.

27- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الرسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط5، 2007/1425.

28- نظرية الموضع في كتاب سيبويه،علي بن معيوف عبد العزيز المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دط، 2010.

29- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد محمد مقري التلمساني، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (دط)، 1388- 1968.

30- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تح: رشيد بلجبيب، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999.

31- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي،عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهدامة، دار الكتاب، طرابلس، دط، 1036.

32- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق عبد العال سليم مكرم، عالم الكتب، لبنان، 2001.

قائمة المقالات:

33 - الجملة في كتاب سيبويه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللغة العربيّة، مصر، العدد178. 1996.

34- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العدد 10، 2005، المجلد10.

35- مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مخلوف بلعلام، الآداب واللغات، جامعة البليدة، العدد: 2، 2007.

36- النّحو التعليمي في ألفية ابن مالك، مبروك حاسني بلقاسم غزيل، مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب، جامعة غرداية، الجزائر، العدد: 2، السنة: 2021، المجلد:5.

37- النظرية الخليلية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، العدد10، 1996.

فهرس
الموضوعات

الفهرس

مقدمة

مدخل: التعريف بالألفية وشرح الشاطبي لها.....7

الفصل الأول:الموضع في المستوى الإفرادي.....18

المبحث الأول: مفهوم الموضع في مستوى الكلم واللّفظة.....19

المبحث الثاني: أهمية مفهوم الموضع في الاستدلال على الأبنية.....36

المبحث الثالث: استدلال الشّاطبي بالموضع في شرح الألفية في المستوى الإفرادي (الجانب التطبيقي).....47

الفصل الثاني: الموضع في المستوى التركيبي.....66

المبحث الأول: الموضع في مثال الجملة.....67

المبحث الثاني: استدلال النحاة بالموضع على العامل والمعمول في مثال الجملة..81

المبحث الثالث:استدلال الشاطبي بالموضع في المستوى التركيبي (الجانب التطبيقي).....87

خاتمة.....101

قائمة المصادر والمراجع.....105

الفهرس.....110